

تغيّر التوجهات الفكرية والسياسية الإسرائيلية نحو اليمين، أسبابه، ومظاهره،
وتأثيراته

The Israeli Intellectual and Political shift towards the Right Wing. Causes, Manifestations, and Effects

أشرف بدر، جامعة بيرزيت، ashrafshrf0@gmail.com

تاريخ النشر: 1 / 11 / 2021

تاريخ القبول: 7 / 10 / 2021

تاريخ الاستلام: 15 / 9 / 2020

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب التوجهات في دولة الاحتلال الإسرائيلي نحو اليمين منذ حرب عام 1967 وحتى عام 2016. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي عبر الوصف والاستقصاء والتحليل من خلال دراسة بعض النصوص والتقارير. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها اعتبار حرب عام 1973 وما رافقها من تحول سياسي بفوز حزب الليكود اليميني، والتحول الاقتصادي من المركزية إلى الليبرالية، بالإضافة إلى توقيع اتفاق أوسلو وما تبعه من انتفاضة الأقصى، علاوة على الانسحاب أو الانفصال من قطاع غزة، من أهم العوامل التي ساهمت في التحول نحو اليمين وصعود سياسات الهوية.

الكلمات المفتاحية: التوجهات الفكرية، اليمين الإسرائيلي، السياسة الإسرائيلية.

Abstract :

This study aims to identify the most important reasons that led Israel towards the Right-Wing since the 1967 war until 2016. The study was conducted relying on the historical and analytical approach through description, survey and analysis through the study of some texts and reports. This study presents several questions, the most important of which are: what are the most important aspects of this change? and what is the impact of these changes on the Palestinian issue? The study reached several conclusions, most notably : the 1973 war and the political transformation of the right-wing Likud party; an economic shift from centrism to liberalism; the signing of the Oslo Accords and the subsequent Intifada of Al-Aqsa, as well as the disengagement from the Gaza Strip. These were the factors that contributed to the shift to the right and the rise of identity politics.

Keywords : *Intellectual trends, Israeli Right-wing, Israeli politics.*

1. مقدمة

يرجع صراع على الهوية بين العلمانيين والمتدينين في "إسرائيل" إلى ما قبل نشوء الحركة الصهيونية؛ حيث برز مع نشوء حركة الهسكلالة التي دعت للانفتاح على المجتمع وإجراء مراجعة نقدية للنصوص الدينية، ومع نشوء الحركة الصهيونية ظهر الخلاف جلياً بين الطرفين؛ فبعض المتدينين رأى أن الحركة الصهيونية تعاكس إرادة الرب بإنشائها دولة لليهود قبل نزول المسيح المنتظر. استمر الصراع بالتفاعل بعد إقامة "إسرائيل"؛ حتى وصل الأمر برئيس الموساد السابق أفرايم هليفي بالتصريح للصحافة عام 2011؛ أن التهديد الحقيقي على "إسرائيل" يأتي من برنامج ومعتقدات المتدينين "الحريديم" وليس من برنامج إيران النووي (معاريف، 2011).

أخذ الخلاف شكلاً سياسياً بين التيارات المختلفة للصهيونية مع نشوء الحركة التصحيحية (المرجعية الفكرية للتيار اليميني وحزب الليكود)، والتي تعطي أهمية كبيرة لمكانة الأرض في مشروعها الاستعماري، بدأ ذلك برفض مشروع إقامة الدولة في أوغندا والمناداة بعد ذلك بأرض "إسرائيل الكبرى" التي تشمل شرقيّ نهر الأردن.

حاول دافيد بن غوريون (Dvid Ben-Gurion) تسكين الخلافات عبر التوصل إلى اتفاقية الوضع الراهن، والتي وُقِّع عليها في يونيو 1947 بين الوكالة اليهودية بواسطة بن غوريون مع حزب أغودات إسرائيل الذي يمثل معظم المتدينين. نصت الاتفاقية على عدم معارضة الحزب لقيام الدولة ومشاركته بمؤسساتها، مقابل المحافظة على الطابع اليهودي من خلال اعتبار السبت يوم العطلة الرسمية، وسن قوانين للزواج تكون موافقة للشريعة اليهودية، وأخذ الخطوات اللازمة للتأكد أن مطابخ الدولة تقدم الأكل الحلال "كوشير"، وضمان استقلال التعليم الديني، علاوة على إعفاء دارسي التوراة من المتدينين من الخدمة العسكرية (ويكيتكست، 2013).

إن الفكر الديني- القومي المتطرف ترعرع بعد حرب عام 1967 بواسطة المدارس الدينية (يشيفات مركز هارب)، التي نشرت الفكر الصهيوني المتدين المبني على ثلاثة أسس مهمة وهي، التشديد على الأرض في الثالوث المقدس (التوراة/ الشعب/ الأرض)، ومنح كل قطعة أرض معنى مقدس، بالإضافة إلى التشديد على معنى النجاح كمؤشر تاريخي على نجاح الصهيونية المتدينة (النجاح في إقامة الدولة وحرب عام 1967)، علاوة على التشديد على الدور الخاص المنوط بالصهيونية المتدينة للسيطرة على الدولة (العلمانية) وتوجيهها بما يخدم الغاية النهائية (الخلاص) (ريغلبسكي، 1998، صفحة 85).

سيطر اليمين الإسرائيلي عبر حزب الليكود على مجريات الحياة السياسية والاجتماعية منذ فوزه بالانتخابات عام 1977، فيما اعتبره البعض حينها بمثابة "الانقلاب" السياسي، فحكم الليكود "إسرائيل" معظم السنوات التي تلت "انقلاب" 1977، إلا أن اليسار "الإشكنازي" 78 بقي مسيطراً على العديد من جوانب الحياة الإسرائيلية "كالإعلام والقضاء والجامعات"؛ مما أدى إلى شعور عميق من الاستياء عند أحزاب اليمين الفائزة بالانتخابات، أدرك ذلك بنيامين نتياهو (Benjamin Netanyahu) عندما فاز للمرة الأولى برئاسة الوزراء عام 1996 في مقابلة مع صحيفة هآرتس؛ اشتكى نتياهو من نزع شرعيته من قبل النظام القديم والإنتليجنسيا المتمركزة في الجامعات الإسرائيلية والتي من وجهة نظره روجت لفكرة أوصلو، مضيقاً أن المشكلة تكمن في عدم توازن البنية الفكرية للمجتمع الإسرائيلي. وتعهد بإنشاء مؤسسات بحثية جديدة لإعادة كتابة الرواية الوطنية (Israel Ministry of Foreign Affairs, 1996).

يمثل حزب البيت اليهودي وجه العملة الثاني للنخبة اليمينية الحاكمة، تعود جذور الحزب إلى حزب المفدال 79 والذي تأسس في السنوات الأولى بعد إقامة دولة "إسرائيل"؛ وبقي حتى عام 1977 كحزب "معتدل" له قوة انتخابية مستقرة من 10-12 مقعداً يدافع عن مصالح شريحة المتدينين القوميين، بناء على ذلك كان يشارك في كل الائتلافات الحكومية منذ قيام الدولة. لكن هذا الأمر لم يستمر فبعد انتخابات عام 1996 خسر ما لا يقل عن نصف ناخبه ولم يتجاوز عدد مقاعده عن ستة وليصل في الدورتين الانتخابيتين التاليتين إلى ثلاثة مقاعد، التفسير التقليدي لهذا الانخفاض الانتخابي يعود لصعود أحزاب عرقية جديدة مثل تامي وشاس. هذا الانهيار في صفوف المفدال دفعه للتطور وتغيير خطابه من خطاب موجه للمتدينين القوميين إلى خطاب يميني ديني وطني. استطاع نفتالي بينت (Naftali Bennett) رئيس حزب البيت اليهودي (وريث المفدال) تغيير خطاب الحزب من خطاب "أرض إسرائيل الكبرى" الذي ميز خطاب المفدال وقادة

⁷⁸ اليهود في "إسرائيل" ينقسمون إلى طائفتين إثنيتين حضاريتين، الأولى هي الطائفة الإشكنازية "اليهود الغربيون" والتي تتألف من اليهود المستوطنين الذين هاجروا من أوروبا وأميركا، والثانية هي طائفة السفراديم "اليهود الشرقيون" الذين يعود أصلهم لأسيا وأفريقيا، يحتكر الإشكناز معظم المواقع الحساسة في الدولة ويتحكمون بمفاصل صنع القرار لكونهم الأبناء المؤسسين للدولة والحركة الصهيونية.

⁷⁹ هو عبارة عن الأحرف الأولى لثلاث كلمات عبرية (مفلجا داتيت لثوميت) أي أن المفدال هو اختصار باللغة العبرية للحزب الديني القومي؛ يدعو الحزب إلى الإيمان التام بالحق التاريخي لليهود في فلسطين، والإيمان بأرض إسرائيل الكاملة، والاستيطان في الأراضي الفلسطينية كافة.

غوش إيمونيم80، إلى خطاب علماني يؤكد على أهمية الوجود اليهودي في مستوطنات الضفة الغربية بغرض حماية أمن "إسرائيل"، علاوة على التركيز على حقوق الإنسان كمدخل للحفاظ على حقوق المستوطنين، هذا التغيير في الخطاب قاد إلى كسب أصوات اليمين العلماني علاوة على أصوات المستوطنين مما ساهم في رفع الأرصدة الانتخابية لحزب البيت اليهودي وتحويله للاعب أساسي في الحياة الحزبية الإسرائيلية (ساسون، 2012).

يسيطر حزب الليكود اليميني والأحزاب الدائرة في فلكه منذ ما يزيد عن عشر سنوات على حوالي نصف مقاعد الكنيست، ويكاد جميع رؤساء قوائم اليمين والوسط أن يكونوا من خريجي الليكود؛ فنفتالي بينت رئيس حزب البيت اليهودي شغل في السابق رئيس طاقم نتنياهو، أما أفغدور ليرمان (Avigdor Lieberman) رئيس حزب إسرائيل بيتنا فكان المدير العام لمكتب نتنياهو، بينما شغل موشيه كحلون (Moshe Kahlon) رئيس حزب كولانو منصب وزير في حكومة الليكود، وحتى المعسكر الصهيوني المعرف بأنه يسار يضم ضمن أركانه ليكوديين سابقين كتسيفي ليفني (Tzipi Livni) (إيلاني، 2015، صفحة 30).

ما زالت قوة اليمين في تصاعد ولا يتوقع في المدى المنظور أن يتراجع هذا التيار، فبحسب استطلاعات الرأي المختلفة ومن ضمنها استطلاع للرأي نشرته القناة العاشرة بتاريخ 2015/6/3، فإن 1 من 11 فقط من الشبيبة اليهود من طلاب المدارس يعرف نفسه يسارياً (القناة العاشرة، 2015).

هيمنة التوجه اليميني لدى الناخبين قاد إلى احتدام الصراع على تمثيل هذه الشريحة بين الأحزاب اليمينية وعلى رأسها حزبا الليكود والبيت اليهودي. الواضح من خلال متابعة الشأن الإسرائيلي أنّ اليمين قد أحكم سيطرته على حاضر "إسرائيل" ومستقبلها؛ وهذا ما توصل له مؤخراً تقرير مدار الإستراتيجي. (تقرير مدار الاستراتيجي، 2017، صفحة 9)

بدأت "إسرائيل" عام 1948 دولة علمانية اشتراكية لكنها في عام 2015/2016 تبدو دولة ذات توجه ديني تتبنى سياسات نيو- ليبرالية قائمة على الرأسمالية المتوحشة، هذا "التغير" الظاهري لم يكن ليحدث لولا تبدل النخبة الحاكمة داخل "إسرائيل"، وقد برز ذلك بشكل واضح مع تشكل حكومة

⁸⁰ جماعة أسسها الحاخام المتطرف موشي ليفنجر عام 1974م، وتعني (كتلة الإيمان)، وتطلق على نفسها أيضا "حركة التجديد الصهيوني"، هي حركة جماهيرية دينية متطرفة، تستمد تعاليمها من الحاخام تسفي كوك، وتسعى للاستيطان في الضفة وقطاع غزة، وتؤمن الجماعة بالعنف لتحقيق ذلك، ومعظم أعضائها من شبيبة المدارس الدينية التابعة لحزب "المفدال" اليميني المتطرف.

نتياهو الرابعة عام 2015، والتي كما يرى الكاتب الإسرائيلي ألوف بن (Aluf Benn) تحولت بعد الانتخابات من حكومة محافظة تتجنب المخاطر إلى حكومة يمين متطرف ترى أن الديمقراطية مرادفة لحكم مطلق للأغلبية دون قيود، فلا مراجعة قضائية للأحكام ولا حماية للأقليات (هذا لا يعني أن حكومات حزب العمل حمت الأقليات)، فهذه الحكومة ترى أن "إسرائيل" دولة يهودية وديمقراطية داخل هذا الإطار؛ فقط اليهود هم من يتمتعون بكامل حقوقهم، في حين ينبغي أن يُعامل غير اليهود بشيء من الريبة والشك، هذه الرؤية العنصرية تجد لها عددًا كبيرًا من المؤيدين داخل المجتمع الإسرائيلي؛ فبحسب استطلاع الرأي الذي قامت به مؤسسة بيو ونُشر في شهر مارس آذار 2016 فإن 79% من الإسرائيليين اليهود يؤيدون "معاملة تفضيلية" لليهود عن غيرهم من المواطنين في "إسرائيل"، يتغذى نتياهو على هذه العصبية القومية التي تخدم أهدافه باستبدال النخبة التقليدية في "إسرائيل" بواحدة أكثر انسجامًا مع فلسفته (Benn, 2016).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب التوجاهة في دولة الاحتلال الإسرائيلي نحو اليمين منذ حرب عام 1967 وحتى عام 2016 مع العودة لفترات زمنية سابقة عند الحاجة.

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة من أهمها: ما هي أسباب المتغيرات التي طرأت على التوجهات الإسرائيلية؟ وما هي أهم مظاهر هذا التغيير؟ وما هو تأثير هذه التغيرات على القضية الفلسطينية والفلسطينيين؟

2. الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

برزت بعض الحركات السياسية والاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين، كالموجة الثانية من النسوية والحركات الإثنية وحركات ما بعد الاستعمار وغيرها، انطلقت هذه الحركات من الادعاء بأنها تمثل شريحة اجتماعية تتعرض للتمييز، ومن هنا برز مفهوم سياسات الهوية وسيلة لتنظيم الفئات الاجتماعية المضطهدة. فبحسب موسوعة ستانفورد للفلسفة (Stanford Encyclopedia of Philosophy) فإن سياسات الهوية عبارة عن مجموعة من الحجج السياسية التي تركز على المصلحة الذاتية ووجهات النظر الخاصة بالمجموعات المصلحية الاجتماعية المحددة ذاتيًا، والوسائل التي يمكن عن طريقها تشكيل سياسات الشعوب بواسطة مظاهر هويتهم التي يتم تحديدها عن طريق العرق أو الطبقة أو الدين أو الجنس أو الإثنية أو الأيديولوجية أو الولاية أو التوجه الجنسي أو الثقافة أو العملة أو التفضيل المعلوماتي أو التاريخ أو الأسلوب الأدبي أو الموسيقي أو الظروف الطبية أو المهنة أو الهوية، أو أي شيء آخر مرتبط على نحو غير مضبوط

ولكن بسيط بالنسبة لإدراك المنظمات الاجتماعية. بناءً على ذلك فإن نطاق الحركات السياسية التي يمكن وصفها بأنها سياسة للهوية واسع، رغم أنّ الأمثلة المستخدمة في الأدبيات الفلسفية هي في الغالب صراعات داخل الديمقراطيات الرأسمالية الغربية، ولكن حركات حقوق الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، والمشاريع القومية، أو مطالب تقرير المصير تستخدم حججًا مماثلة. من المتوقع ألا يوجد معيار مباشر يجعل النضال السياسي مثالاً على "سياسة الهوية"، بل يشير المصطلح إلى مجموعة فضفاضة من المشاريع السياسية، يقوم بكل منها ممثلون عن جماعة ذات موقع اجتماعي مختلف. كما ينادي العديد من مؤيدي سياسة الهوية للعودة للأصالة؛ أي إلى الوقت السابق للقمع أو تضرر الثقافة وطريقة الحياة بفعل الاستعمار أو الإمبريالية أو حتى الإبادة الجماعية (Stanford Encyclopedia of Philosophy, 2016)

في الحالة الإسرائيلية تبرز سياسات الهوية بشكل واضح لدى اليمين السياسي وعلى رأسه اليمين المتدين، فقد امتزجت الدعوات للعودة إلى "الأصالة" والقيم اليهودية الصهيونية باستغلال حالة التمييز التي تعرض لها المتدينون على يد العلمانيين من مؤسسي الدولة. كما تداخلت العوامل الإثنية مع العوامل الثقافية؛ فاليهود من أصل شرقي (السفراديم) والذين يغلب عليهم التمسك بالقيم الدينية عانوا من التمييز ضدهم على أساس إثني من قبل النخبة الحاكمة من اليهود الغربيين (الإشكناز).

تبنى اليمين الرؤية القومية التي تخشى من اختلاط الثقافات وفقدان الحصرية الإثنية-القومية وذلك على ضوء التحولات الجارية في العالم؛ فهم يخشون من خطر الذوبان في الحيز، علاوة على اعتبارهم العرب والفلسطينيين أعداء يجب محاربتهم، وأن "إسرائيل" التوراتية لا يمكن أن تقوم أو أن تتجسد إلا من خلال القوة (بن اليعازر، 2016، صفحة 108).

نشأ مصطلح اليمين عقب الثورة الفرنسية عام 1789؛ فقد كان النواب الموالون للملكية يجلسون على يمين البرلمان، بينما يجلس معارضو الملكية على اليسار، تطور مفهوم اليمين ليصبح فيما بعد معبراً عن التيار الذي يدعو إلى التدخل في حياة المجتمع للحفاظ على تقاليد المجتمع؛ وذلك على النقيض من تيار اليسار الذي يدعو إلى فرض المساواة بين أفراد المجتمع الواحد، يؤمن اليمين بتوسع الدولة في مجال الأمن وفتح الأسواق أمام التنافس باعتماد صيغة الاقتصاد الحر.

على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي يؤمن اليمين بالتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين البشر، ويعتبرون هذا التفاوت أمراً طبيعياً، تؤيده الأديان. وبالتالي فهم يرون أن المجتمع مكون من طبقة غنية وطبقة فقيرة وطبقة متوسطة، ويبررون هذا التفاوت بأن ذوي القدرات المتميزة يصبحون

أغنياء، بينما ذوو القدرات المحدودة يصبحون فقراء، ويدعون بأنّ الفقر قد يكون حافزاً للطبقة الفقيرة للعمل والجد كي يصبحوا أغنياء.

يضم اليمين الإسرائيلي ثلاث مجموعات أساسية على رأسها اليمين الأيديولوجي الليبرالي: الذي يؤمن بالسوق الحرة وبالنزعة الأمنية علاوة على اقتناعه بأهمية المستوطنات للحفاظ على أمن "إسرائيل"، بالتوازي مع ذلك يلتزم بسلطة القانون واستقلالية المحكمة العليا ويحافظ على حرية التعبير (عميران، 2016). (يتوزع هذا اليمين على عدة أحزاب رئيسة كالليكود وكولانو، لكن معظم من يمثلونه ليس لهم تأثير يذكر كموشيه كحلون وبيني بيغن، أو ابتعدوا عن ممارسة العمل السياسي كجدعون ساعر ودان مريدور وليمور ليفنات). يضاف إلى ذلك اليمين الأيديولوجي القومي الديني: وهو يميل للتطرف القومي الديني؛ وهو يعطي أولوية عليا لليهودية الدولة على حساب "ديمقراطيتها" من خلال إخضاع مبادئ الديمقراطية لمبادئ اليهودية القومية، (يتركز في حزب البيت اليهودي لكنه يتوزع على عدة أحزاب من بينها أعضاء في الليكود مثل يولي أدلشتين ويريف ليفن). أخيراً اليمين الانتهازي: عبارة عن مجموعة من السياسيين الانتهازيين غير الأيديولوجيين؛ ينتقلون بين مبادئ المجموعتين السابقتين بهدف كسب أصوات الناخبين (على سبيل المثال عضو الكنيست عن الليكود دافيد بيتون) (عميران، 2016).

يذهب عوفري إيلاني (Aovra Ailani) إلى تقسيم اليمين الصهيوني الحالي في "إسرائيل" إلى عدة أصناف من ضمنها "الصهيونية الذاتية" والتي تفتقر لأي أيديولوجية وتقوم على أنّ اليهود يتعرضون للخطر على مدار التاريخ، ولذلك هم بحاجة لدولة يهودية مسلحة تدافع عنهم، ينتشر هذا النوع من الصهيونية بين العلمانيين الموزعين على أحزاب كالليكود وكولانو. الصهيونية الذاتية تجانست مع "الصهيونية القومية" والتي تقوم أيديولوجيتها على أهمية إخلاص "الشعب اليهودي" لأرض "إسرائيل" وأنّه من المجدي التضحية بحياة الأفراد من أجل خلود الشعب، (يمثل هذا النوع من الصهيونية حزب البيت اليهودي). كلا الصنفين المذكورين لا يتناقضان مع "الصهيونية الكونية" التي تفتقر بأنّ الصهيونية تحمل لواء المبدأ الكوني؛ الحرب الدائرة بين المنتورين والظالمين، معسكر الظالمين هو الإسلام وخصوصاً إيران، ومعسكر المنتورين الذي يضم "إسرائيل" ومن يقف معها، وفي اللحظة التي ستوقف الصهيونية عن محاربة الظالمين فسوف يفرق العالم في الظلام، (يمثل هذا النوع من الصهيونية حزب الليكود) (إيلاني، 2015، صفحة 37).

يرى د.عبد الوهاب المسيري أنّ هنالك أربع مدارس أساسية في الحركة الصهيونية تتفرع عنها عدة اتجاهات؛ أولها الصهيونية السياسية التي تزعمها مؤسس الصهيونية ثيودور هرتزل (Theodor

(Herzl)، والتي عملت على تحويل "المشكلة اليهودية" لمشكلة سياسية دولية لا يمكن حلها إلا بهجرة اليهود وإقامة دولة لهم، تفرع عن الصهيونية السياسية الصهيونية التصحيحية (التنقيحية) بقيادة فلاديمير جابوتنسكي (Vladimir Jabotinsky)، والتي تغلب الجانب القومي على الجانب الديني؛ وتتبنى العنف وسيلة للتعامل مع الفلسطينيين؛ وهي ذات توجهات ليبرالية رأسمالية، ويعدُّ حزب الليكود اليميني امتداداً لهذه المدرسة.

برزت كذلك مدرسة الصهيونية العمالية "الاشتراكية" والتي وظفت الاشتراكية لخدمة الأهداف الصهيونية، ويُعدُّ دافيد بن غوريون (David Ben-Gurion) أول رئيس حكومة لدولة "إسرائيل" من أبرز قادتها. كما يعتبر حزب المباي (قاد الدولة منذ عام 1948 وحتى عام 1977) الذي تحول فيما بعد لحزب العمل تابعاً لهذه المدرسة. علاوة على ذلك نجد مدرسة الصهيونية الدينية التي تغلب الجانب الديني على الجانب القومي وتسعى لتطبيق أحكام التوراة، تفرع عن هذه المدرسة عدة أحزاب دينية ذات صبغة إثنية كحزب شاس ومهودات هتوراة (آخرها حزب البيت اليهودي). وأخيراً المدرسة الصهيونية الثقافية (الروحانية) التي ترى أن القيم اليهودية نتاج من الشعب اليهودي (وليس من التوراة كما تعتقد الصهيونية الدينية) وأنه يجب تجميع اليهود في فلسطين كي تكون المرجع الروحي لهم، أبرز قادة هذه المدرسة هو أشر جينزبرغ (Asher Ginsberg) المشهور بأحد هاعام (واحد من الشعب)؛ لا يوجد أحزاب تمثل هذه المدرسة إلا أن مواقفها متبناة من عموم الإسرائيليين كالاهتمام باللغة العبرية والثقافة اليهودية (المسيري، 1982، الصفحات 154-164).

يوجد عدة اتجاهات ومدارس داخل الحركة الصهيونية تختلف فيما بينها على عدة أمور وعلى رأسها المحتوى الاجتماعي، لكنها في نهاية المطاف تنطلق من نسق أيديولوجي واحد قائم على إقامة دولة لليهود "إسرائيل" على "أرض الميعاد". ويرى د.عبد الوهاب المسيري أنّ الحركة الصهيونية ممثلة بدولة "إسرائيل" أبدت مرونة في استيعاب التيارات الصهيونية الفكرية المتناقضة، بل إنها وظفت هذا الاختلاف لخدمة المشروع الصهيوني، وظلت الأفكار السياسية سواء أكانت ليبرالية أو اشتراكية أو دينية مضامين فكرية مضافة إلى بنية الأيديولوجية الصهيونية يمكن الاستغناء عنها عند الحاجة، فعلى سبيل المثال نجد أن "إسرائيل" تحت حكم تحالف المباي الاشتراكي والمبام اليساري حافظت على تحالفها مع الولايات المتحدة وسمحت بالاستثمارات الأجنبية بل وتحالفت مع الأحزاب الدينية في الحكم، وعليه فإنّ الصهيونية الحاكمة في "إسرائيل" توفق ما بين التيارات والمدارس الفكرية المختلفة لخدمة الأجندة الصهيونية (المسيري، 1982، صفحة 165)، وهذا ما يذهب إليه د. أمل جمال في أنّ الفكر الصهيوني الحالي قد رسم معالمه الفكر الصهيوني التقليدي؛ وأنّ هنالك

تقاربًا عميقًا بين القيم الأساسية للمجتمع والسياسة الإسرائيليين والأفكار الأساسية لدى الحركة الصهيونية التي سادت المشهد الإسرائيلي في الماضي، وذلك على الرغم من لغط اللغة والتنافس القائمة في شأن الهيمنة السياسية؛ وهذا واضح بين ما قاله وفعله بن غوريون وجابوتنسكي والحاخام كوك (Kook) وما يقوله ويفعله بنيامين نتنياهو وأفيغدور ليبرمان ونفتالي بينت على الرغم من اختلاف الزمان والمكان والفظاظة، ذلك أنّ خطاب التفوق والنزعة التوسعية والإقصاء والاستبداد والأكثروية يكاد يكون نفسه على الرغم من الاختلاف في طريقة إخفائه (جمال، 2016، صفحة 80).

3. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي عبر الوصف والاستقصاء والتحليل من خلال دراسة بعض النصوص والتقارير، بهدف الإجابة على عدة أسئلة من أهمها: ما هي أسباب المتغيرات التي طرأت على التوجهات الإسرائيلية؟ وما هي أهم مظاهر هذا التغيير؟ وما هو تأثير هذه التغيرات على القضية الفلسطينية والفلسطينيين؟

4. نتائج الدراسة

4.1. أسباب التوجه نحو اليمين في "إسرائيل"

ساهمت عدة عوامل في الانحياز نحو اليمين (وخصوصًا المتدين منه)؛ منها ما هو ثقافي ومنها ما هو اقتصادي أو سياسي / أمني، من الصعوبة بمكان الفصل بين هذه الأسباب فالعلاقة بينهم علاقة جدلية.

على الصعيد الثقافي يمكن القول إن السبب يعود إلى العلاقة بين الدين والدولة من جهة والقومية والدين من جهة أخرى؛ ففي الحالة الإسرائيلية النظام ينطلق من الفهم الديني للأمة وهناك صعوبة في الفصل بين الدين والقومية، وتكمن الصعوبة في تعريف الدولة "يهودية ديمقراطية" (متح، 2016)، فالعقيدة الدينية لعبت دورًا مهمًا في الأيديولوجيا الصهيونية، وكما يرى روجيه جارودي (Roger Garaudy) فإنّ: "الحركة الصهيونية لا يمكن أن تتماشى إلا بالعودة إلى الموزاييك (فسيفساء) الديني، احذفوا مفاهيم الشعب المختار وأرض الميعاد فستهار أسس الصهيونية...، إن ضرورة الترابط الداخلي للبنية الصهيونية لإسرائيل فرض على قادتها تعزيز سلطة رجال الدين"

(عبد العالي، 2007)، وبالتالي فإنّ هنالك صعوبة في فصل الدين عن القومية لأن الصهيونية ترى أنّ الدين اليهودي عبارة عن دين وقومية، وهكذا فإن اليهود المنتشرين في العالم يمثلون جزءاً من الأمة؛ ولا يقتصر الأمر على اليهود "المواطنين" في دولة "إسرائيل"، ومن ثم فمن حق اليهودي القادم لـ "إسرائيل" الحصول على الجنسية بغض النظر عن مكان ولادته ونشأته؛ وفي المقابل يحرم السكان الأصليين من الحصول على الجنسية في حال عودتهم بعد أن هُجروا قسراً عام 1948.

من هنا تكمن صعوبة فصل الدين عن الدولة والادعاء بأنّ "إسرائيل" دولة علمانية، صحيح أنّ "إسرائيل" فيها نمط حياة علماني لكنها في الجوهر ليست دولة علمانية، وهذا ما دفع بعض الباحثين والمفكرين (أمثال د. عزمي بشارة) منذ عقود للتنبؤ بانتصار التوجه اليميني الديني وسيطرته على الحياة السياسية (بشارة، 1996)، ومن هنا نجد أنّ صعود اليمين الديني هو عبارة عن تجلٍ لسياسات الهوية التي تدعو للعودة إلى "الأصالة".

أمّا على الصعيد الاقتصادي فنجد أنّ من نتائج حرب العام 1967 الاقتصادية توفر أيدي عاملة فلسطينية بأعداد كبيرة نسبياً تجاوزت مائة ألف عامل فلسطيني؛ يتقاضون أجوراً زهيدة مقارنة بالعمال اليهود (مما أثر على شريحة اليهود الشرقيين الذين كان أغلبهم يعملون في المهن الدنيا)، ونتيجة للركود الاقتصادي الذي أعقب حرب العام 1973 وارتفاع نسبة البطالة في أوساط العمال اليهود؛ تعالت الأصوات في اليمين الإسرائيلي (في انعكاس لسياسات الهوية) من أجل سن قوانين وانتهاج سياسات هدفها إقصاء العمال العرب (شافير، 2002، صفحة 169)، لكن التحول الأهم جاء بعد تبني الدولة للاقتصاد الحر بديلاً عن الاقتصاد المركزي عام 1985 مما ساهم بصعود سياسات الهوية، فشريحنا المتدينين والشرقيين بصفتهما الأكثر فقراً أصبحتا مهتمة بالحصول على امتيازات خاصة بها؛ وخصوصاً بعدما فقدتا جزءاً منها نتيجة للبرلة وتآكل نظام "دولة الرفاه" الذي كان سائداً في عهد حزب العمل "الاشتراكي"، وبحسب سياسات الهوية فإن الحديث يدور حول السعي للمصلحة الذاتية للفئات الاجتماعية؛ وهذا يفسر توجه الناخبين نحو الأحزاب اليمينية الدينية التي توفر لمنتسبيها خدمات اجتماعية ومخصصات مالية، علاوة على الإعفاء من التجنيد للمتدينين بحجة التفرغ لدراسة التوراة.

برز ذلك بشكل واضح مع ازدياد البطالة نتيجة الأزمة المالية في منتصف الثمانينيات؛ حيث توجهت أعداد كبيرة من الشباب للدراسة في اليشيفوت الدينية لأنها توفر دخلاً ثابتاً. في السياق نفسه برزت ظاهرة تفضيل الآباء دراسة أبنائهم في المدارس التي يديرها المتدينون؛ من أجل الحصول على الامتيازات المالية المتوفرة فيها وشبه مفقودة في المدارس النظامية (دروري، 2005، صفحة 19).

أدى التحول الاقتصادي إلى التخلي عن الروح الجماهيرية (الجماعية) التي ميزت حكم مباي (العمل) ليحل محلها الروح الفردانية بالترافق مع تفكيك سيطرة حزب مباي على مؤسسات الدولة، بمرور الوقت ومع تعزز الروح الفردانية وسعي الإسرائيليين لتحقيق ذواتهم حصل تطور ثقافي وروحاني على نطاق واسع؛ تمثل بتعزيز روابط كثير من اليهود العلمانيين مع التقاليد اليهودية بعيداً عن المفاهيم التي تطرحها المؤسسة الدينية الرسمية ذات التوجه الأرثوذكسي، ولم يعد قائماً التقسيم التقليدي للمجتمع الإسرائيلي إلى جماعات من التقليديين والصهيونيين المتدينين والحريديم؛ فقد تم تجاوز تقسيم المجتمع الإسرائيلي إلى متدينين وعلمايين، وبدلاً منه نشأ نطاق واسع ومتنوع يشمل أنماط اهتمام والتزاماً للأفراد تجاه العديد من التقاليد والأعراف اليهودية، لقد ساهم انهيار الصهيونية الاشتراكية (العلمانية) وصعود الروح الليبرالية في خلق فراغ قيمي مما قاد الكثير من العلمانيين إلى تبني الأفكار الدينية من أجل ملء هذا الفراغ القيمي، بالترافق مع ذلك تم التحول من تبني نموذج الديمقراطية الليبرالية إلى نموذج الديمقراطية الإثنية (برسيكو، 2015).

على الصعيد السياسي لم يكن "انقلاب" 1977 ليحدث لولا تضافر عدة عوامل اجتماعية وسياسية على رأسها "التمرد" الانتخابي لليهود من أصول شرقية "السفراديم"؛ ضد هيمنة حزب العمل ذي الأصول الغربية "الإشكنازية"، فالسفراديم عانوا من التهميش المستمر لحكومات حزب العمل "الإشكنازي"، يضاف إلى ذلك العامل السياسي المتمثل في استغلال الليكود مجريات حرب عام 1973؛ والتي صنفت إسرائيلياً فشلاً استخباراتياً "محدال" بهدف التحريض على حكومة حزب العمل كونها غير قادرة على توفير الأمن.

أدت حرب عام 1973 إلى انهيار الثقة بقيادة الحركة الصهيونية التاريخية ممثلة بحزب مباي "حزب العمل" (الاشتراكي)، ترافق ذلك مع انهيار المفاهيم العسكرية التي سادت عقب حرب 1967؛ والتي ادعى فيها القادة الإسرائيليون بأن العرب لن يتجرؤوا على خوض حرب أخرى، ساهمت حرب العام 1973 في تصاعد مخاوف بعض الإسرائيليين (خصوصاً شريحة المستوطنين) على مستقبلهم، وذلك بعد الحديث عن مفاوضات لعقد اتفاقية سلام مع مصر؛ قد تتضمن الانسحاب من الأراضي التي احتلت عام 1967 وإخلاء المستوطنات الموجودة فيها. نتيجة لهذا التخوف ظهرت حركة "غوش ايمونيم" عقب الحرب بعدة أشهر (فبراير 1974)؛ كان هدف الحركة تطبيق أيديولوجية الحاخام تسفي كوك وضرورة الاستيطان في المناطق المحتلة عام 1967 تمهيداً للخلاص (موسوعة واي نت، 2017).

تزامن كل ذلك مع إلقاء ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية "م.ت.ف" خطابه في الأمم المتحدة عام 1974؛ والذي يعني ضمناً الاعتراف الدولي بالكيان الفلسطينية، ساهم خطاب عرفات في تصاعد مخاوف بعض الشرائح الإسرائيلية على مستقبل دولة "إسرائيل"، وازدادت هذه المخاوف حدة عقب توقيع اتفاق أوسلو ووادي عربة اللذين بموجبهما تم الاعتراف بالكيان الفلسطينية (ولو بشكل رمزي) وبسيادة الأردن على شرقي النهر. مما ساهم بشكل مباشر في صعود سياسات الهوية؛ وفي تعزيز مكانة اليمين وتقبل خطابه السياسي لدى الجمهور الإسرائيلي، فقد رأى اليمين ومؤيدوه أنّ "عملية السلام" تمثل تهديد لـ "إسرائيل" و"أرض الميعاد" وسيادتها وهويتها الجماعية.

ساهمت عمليات المقاومة (التفجيرية) أثناء انتفاضة الأقصى عام 2000 في تأجيج مشاعر الغضب والكراهية لدى شرائح واسعة في المجتمع الإسرائيلي، كما اعتبر أنصار اليمين المظاهرات التي خرجت في البلدات العربية احتجاجاً على قمع الاحتلال (هبة أكتوبر 2000)؛ بمثابة دليل على أنّ فلسطيني 48 ليسوا مواطنين وإنما خطر على هوية الدولة.

شكلت الانتفاضة فرصة لليمين من أجل ترويج وجهة نظره بأهمية الانغلاق والتميز اليهودي؛ وأنّ عملية السلام عبارة عن وهم يتخذه الفلسطينيون أداة لتدمير "إسرائيل"، وهكذا تحولت سياسة الهويات من الداخل إلى الخارج.

لم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد ليصل إلى ادعاء قيادات المستوطنين وحاخاماتهم؛ بأنّ انتفاضة الأقصى تعتبر بمثابة حرب دينية يشنها العرب بهدف تصفية الدولة اليهودية، هذا الادعاء يبرهن على تأثير سياسة الهويات في الحروب التي تشنها "إسرائيل" (بن اليعازر، 2016، صفحة 241).

علاوة على ذلك شكّل الانسحاب (الانفصال) من مستوطنات قطاع غزة وبعض مستوطنات الضفة عام 2005 صدمة لقطاع كبير من المجتمع الإسرائيلي بخاصة لمجتمع المستوطنين؛ فقد تملك المستوطنين الخوف وعدم اليقين حول مستقبلهم الشخصي ومستقبل الاستيطان بشكل عام، أمّا على صعيد باقي المجتمع فقد انهارت دعاوى التيار الديني الوطني حول أرض "إسرائيل" التاريخية (أرض الميعاد)، كما ساهم الانفصال عن غزة في انهيار ثقة المستوطنين بزعامتهم الممثلة بمجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة "يشع" كونه فشل في وقف الانسحاب، وقد قاد ذلك إلى ظهور شريحة من المستوطنين الشباب غير الراضين عن أداء "يشع" الهادئ والمسالم؛ الذي تماهى مع توجهات الحكومة بالإخلاء، ظهر ذلك بشكل واضح أثناء إخلاء مستوطنة "عمونة" الواقعة في الضفة الغربية عام 2006؛ فقد لوحظ وجود أعداد كبيرة من المستوطنين الشباب فاقد الثقة

بقيادة الكهول في "يشع"، يقاومون الإخلاء بطريقة عنيفة مما أوقع إصابات عدة في صفوفهم وصفوف الجنود المشرفين على الإخلاء (شلج، 2007، صفحة 78).

تسبب الانسحاب من قطاع غزة في تآكل المنظومتين الكولونيالية الاستعمارية والمسيانية الخلاصية⁸¹ التي ترى في السيطرة على أرض فلسطين مقدمة لظهور المسيح المخلص؛ فساهم الانسحاب من قطاع غزة بانهيار فكرة "إسرائيل الكبرى" التي قامت عليها الصهيونية، ومن هنا سعت الصهيونية الجديدة أو اليمين القومي إلى تعريف الصهيونية من جديد؛ عبر تأسيس علاقات قوة جديدة بين الدولة من جهة والأفراد والمجتمع المدني والحركات السياسية من جهة أخرى، بهدف ترسيخ "الحق التاريخي للشعب اليهودي" في أرض "إسرائيل"؛ المفهوم الذي تتبناه الصهيونية الجديدة للعلاقات مختلف عن المفهوم الليبرالي الذي يزيد من قوة المجتمع على حساب الدولة أو المفهوم الاشتراكي الذي ينادي بخضوع المجتمع المدني للدولة، حيث ترى الصهيونية الجديدة أنّ الهوية القومية أعلى من المجتمع والدولة وأنّ كليهما يجب أن يخضعا للهوية القومية، والحديث هنا لا يدور عن فاشية تريد التفرد بإدارة الدولة ولكن عن فكر يرى أنّ مؤسسات الدولة الاجتماعية والسياسية يجب أن تتحرك تحت مظلة الهوية القومية (روزنبرغ، 2011، صفحة 305).

يضاف إلى ذلك أن الانسحاب من مستوطنات قطاع غزة تسبب في حصول شرخ ما بين دولة "إسرائيل" والصهيونية الدينية؛ ساهم بذلك ادعاء التيار الديني الوطني بوجود مؤامرة يقودها الصهاينة "الليبراليون" العلمانيون هدفها تقويض الصهيونية الدينية، نظرية المؤامرة دفعت التيار الديني الوطني لمراجعة حساباته والتفكير مجدداً بطبيعة الاتفاقات التي أُبزمت في بداية تأسيس الدولة كاتفاقية الوضع الراهن (شلج، 2007، صفحة 80)،

انعكس التحول من فكرة "إسرائيل الكبرى" إلى فكرة الهوية القومية على مجمل ممارسات وسياسات الحكومة الإسرائيلية؛ صحيح أن حلم "إسرائيل الكبرى" تعرض لضربة قاسية عقب اتفاق أوسلو ووادي عربة التي بموجبهما تم الاعتراف بالكيانية الفلسطينية ممثلة بـ "م.ت.ف" وبسيادة الأردن على شرقي النهر؛ لكن الانسحاب من قطاع غزة شكل الضربة المميتة لهذا الحلم لأنه تم على يد شارون أحد الآباء المؤسسين للاستيطان وأحد رموز اليمين، فأوسلو تم توقيعه على يد

⁸¹ اليهودية المسيانية هي حركة تعود جذورها إلى الإنجيلية البروتستانتية التي تؤكد على العنصر "اليهودي" في الإيمان المسيحي ويتكون أتباعها من اليهود المؤمنين بالمسيح المنتظر الذي يخرج في آخر الزمان.

حكومة "يسارية" يقودها حزب العمل بينما الانفصال تم على يد حكومة يقودها حزب الليكود اليميني.

4.2. أهم مظاهر التغير

تعرضت فكرة الأرض للتدمير بعد الانسحاب من غزة؛ فتوجه اليمين إلى فكرة المحافظة على الهوية والقيم الصهيونية، وذلك عبر السيطرة على أدوات القوة داخل الدولة (التعليم والجيش والقضاء والإعلام)؛ وتحويل الاهتمام لدى الجمهور الإسرائيلي من الجانب الاقتصادي للجانب الأمني... سنحاول في السطور اللاحقة توضيح هذه النقاط:

4.2.1. الاهتمام بترسيخ القيم والهوية اليهودية

عارض المتدينون الصهيونية في بداية نشأتها لكونها تتعارض مع المفاهيم التوراتية؛ لكن بعضهم وجد فيها وسيلة لتحقيق "بداية الخلاص ونزول المسيح المنتظر"، من ناحيتهم حاول قادة الحركة الصهيونية التوصل إلى تسويات من أجل وحدة "الأمة" عبر التوقيع على اتفاقية الوضع الراهن (متح، 2016)، رغم ذلك لم يتوقف الصراع بين الطرفين على طابع الدولة ونمط الحياة. اتفاقية الوضع الراهن كانت مفيدة في فترة التأسيس؛ لكنها في الوقت الحاضر أصبحت لا توفر حلولاً اجتماعية متوافقاً عليها، فمع مرور الوقت تتنامى وتزايد لدى الطرفين مشاعر المرارة، وربما يعود ذلك إلى أن كلا الطرفين عندما وقع الاتفاقية كان يظن أن الطرف الآخر وبمرور الزمن سوف يقل عددياً ويندثر وستتفي الحاجة لمثل هذا الاتفاق "المرحلي"، فالعلمانيون على غرار المتدينين كانوا يرون أن المستقبل لهم لا للطرف الآخر، هذا التوقع فشل ووضح أن أيًا من الطرفين لم يندثر فبدأت كثير من الإشكاليات بالظهور مثل قضية السفر يوم السبت؛ فالمتدينون وافقوا سابقاً على السماح للسيارات الخاصة بالسفر يوم السبت؛ على اعتبار أن أصحاب السيارات الخاصة عددهم قليل جداً وأن أغلبية السكان تستخدم في تنقلاتها المواصلات العامة التي تحترم حرمة السبت، ومع مرور الوقت زاد عدد مالكي السيارات بشكل كبير جداً؛ وبالتالي أصبحت اتفاقية الوضع الراهن بهذا الخصوص بدون معنى (ريبيتسكي، 1997، صفحة 9).

يصر المتدينون على سن قوانين تتوافق مع الشريعة اليهودية وهذا يثير حنق العلمانيين، ورغم توقيع اتفاقية الوضع الراهن بين الطرفين إلا أن الصراع لم ينته؛ وكان يبرز في كل القوانين التي تتعلق بهوية الدولة، فعلى سبيل المثال عندما عدل قانون العودة بخلاف تعاليم الشريعة اليهودية ولتلبية حاجة "إسرائيل" من المهاجرين الجدد برزت مسألة من هو اليهودي من جديد، ومن القوانين

الخلافة قوانين الزواج؛ فالعلمانيون يطالبون باستمرار بالسماح لهم بالزواج المدني إضافة إلى رفضهم الالتزام بقدمية السبب ويعترضون على تدخل الحاخامات بالسياسة وإعفاء المتدينين من طلاب المعاهد الدينية من التجنيد وإعطائهم امتيازات مالية (يديعوت، 2016).

يمكن الاستنتاج بأنّ سعي الأحزاب اليمينية لسن قانون القومية "يهودية الدولة" ينطلق من سياسات الهوية؛ ويندرج ضمن سياق استرضاء شريحة السفراديم، وكجزء من صراع ممتد بين العلمانيين والمتدينين على هوية الدولة، حيث يعتبر موضوع يهودية الدولة بمثابة القاسم المشترك بين صراع العلمانيين والمتدينين من جهة وصراع الإشكناز مع السفراديم من جهة أخرى؛ حيث يلاحظ تقاطع الصراع على الهوية مع الصراع الإثني داخل "إسرائيل".

أجرت الحكومات الإسرائيلية منذ العام 2006؛ إبان حكومة إيهود أولمرت (Ehud Olmert) وحكومات نتياهو الثلاث الأخيرة سلسلة من الأبحاث واتخذت قرارات تهدف إلى أن تأخذ الحكومة الإسرائيلية دوراً في نشاط الحركة الصهيونية؛ في محاولة لصد ظاهرة الابتعاد عن اليهودية والصهيونية. توجت هذه الأبحاث برصد الحكومة الإسرائيلية في عام 2015 حوالي 150 مليون دولار (عدا عما تصرفه الحركة الصهيونية بمئات الملايين)؛ لصالح مشروع يهدف إلى تعزيز انتماء أبناء الديانة اليهودية في أوطانهم لديانتهم وللصهيونية، بعد أن أظهرت سلسلة من الأبحاث والاستطلاعات تراجعاً حاداً في هذا الانتماء، ما زاد من قلق الصهيونية العالمية، باعتبار الانتماء مصدرًا أساسياً للهجرة إلى "إسرائيل"، وتُكثر معاهد الأبحاث الصهيونية في السنوات الأخيرة الحديث عن تراجع الانتماء لدى أبناء الديانة اليهودية في العالم لديانتهم، ما يزيد من ابتعادهم عن المؤسسات الدينية والتربوية والتعليمية اليهودية، وبالتالي الابتعاد عن المؤسسات الصهيونية، وعن الشعور تجاه الكيان الإسرائيلي.

وما يزيد قلق "إسرائيل" والصهيونية، أن تراجع الانتماء بات يطال أيضاً أبناء اليهود الذين هاجروا من "إسرائيل" منذ سنوات ويقومون في الخارج (جرايسي، 2015). من الواضح أنّ هنالك اختلافاً بين اليهود الموجودين في "إسرائيل" وخارجها من ناحية الهوية الدينية والقومية والإثنية الخصوصية، لذلك سعى القادة الإسرائيليون لتعزيز الانتماء الهوياتي ليهود الخارج عبر تخصيص ميزانيات لترويج أفكار اليمين المنطلقة من سياسات الهوية.

يبدو أن قادة "إسرائيل" ونتيجة للتحوّل نحو اليمين وصعود سياسات الهوية على مستوى العالم؛ باتوا يشعرون بأنهم ليسوا بحاجة لإخفاء عنصريتهم والمجاهرة بها، بعدما كانوا يتسترون بدعاوي "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" حيناً وتبني النهج الاشتراكي حيناً آخر، وربما يعود ذلك

للمناخ الدولي السائد والمسخر لخدمة "إسرائيل" بفضل الحليف الأميركي القوي الذي لا يبدي أي معارضة تذكر لممارساتها العنصرية، فهي كانت بحاجة لإخفاء عنصريتها في بداية تأسيسها؛ حتى تستطيع تمرير ماهيتها على العالم بأنها مجرد مأوى ليهود العالم المضطهدين والملاحقين من قبل أعداء السامية، أما وقد استطاعت ترسيخ أقدامها فلا داعي للاستمرار بهذه التمثيلية الهزلية. يمكننا الاستنتاج بأن اهتمام "إسرائيل" الزائد بإحياء الصهيونية وتعزيز قيمها لدى الناشئة يعتبر مؤشراً واضحاً لتراجع المشروع الصهيوني وتفتته؛ وفقدان الجيل الناشئ الحماسة لتطبيق مبادئه وأهدافه بل وعدم استعداده للتضحية من أجله.

4.2.2. هيمنة اليمين على مؤسسات الدولة

تمظهر الصراع الهوياتي في داخل "إسرائيل" بسعي اليمين للتغلغل في مؤسسات الدولة للسيطرة على أدوات القوة (الجيش، الإعلام، القضاء، التعليم، الثقافة)؛ بهدف صبغ الدولة بالقيم التي يرون أنها تضمن سيطرتهم على الفضاء السياسي وتغلغلهم في مؤسسات الدولة التالية:

1. التغلغل في الجيش

قبل الانسحاب (الانفصال) عن غزة حصل هبوط في نسبة المتطوعين للخدمة في الجيش من أتباع التيار الديني القومي ليصبح 20% مقابل 40% في السنوات السابقة؛ وذلك مخافة أن يجبروا على تنفيذ إخلاء المستوطنات، وبعد سنة من الانفصال سجل نوع من أنواع التمرد على الخدمة العسكرية فارتفعت نسبة المتدينين الذين يطلبون إعفاءهم من التجنيد بذريعة التفرغ لدراسة التوراة إلى 5% (هآرتس، 2005)، لكن يبدو أنّ التيار الديني والقومي قد استخلص العبر مما حدث عقب إخلاء المستوطنات في سيناء عام 1982 (بعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر) ووضع خطة للسيطرة على الجيش حتى يضمن عدم تنفيذه أوامر الإخلاء، فقد بدأ المبدال بذلك منذ السبعينيات وزاد نشاطه بعد الانسحاب من قطاع غزة بالتغلغل في مؤسسات الدولة ضمن سياسة سُميت "استيطان القلوب" (ساسون، 2012)، يمكن استنتاج ذلك من ازدياد نسبة الضباط المتدينين (معتري القلدسوات) في العشرين سنة الأخيرة والتي زادت 12 ضعفاً؛ فنجد أنّ 40% من الضباط رؤساء اللجان في الجيش هم متدينون (هآرتس، 2010).

ازدياد نسبة الضباط المتدينين في الجيش الإسرائيلي دفع بعض الإسرائيليين للقول إنّ الجيش الإسرائيلي لا يمر بعملية تدين فحسب، وإنما تجري ثقرطته (من الثيوقراطية أي السلطة الدينية)

عبر تغلغل يزحف بشكل تدريجي للسلطات الدينية المدنية للجيش، في محاولة منها للهيمنة عليه في أكثر من مستوى (ليفي، 2015، صفحة 12)، من خلال تغيير نظام المحفزات العسكرية الذي كان منحازاً للطبقة الوسطى العلمانية؛ ومحاولة ثقرطته وتعريف مهامه تعريفاً دينياً حتى يضمن الجيش انضمام المتدينين للوحدات القتالية (ليفي، 2015، صفحة 20)، ويمكن ملاحظة ذلك في التنشئة الدينية للجنود علاوة على موافقة قيادة الجيش على تغيير صيغة أداء القسم للمتدينين لتصبح "أنا أعلن" بدل "أنا أقسم" التي يرددتها الجنود العلمانيون؛ وذلك مراعاة لالتزام الجندي المتدين بدينه وربّه الذي لا يقسم إلا له وحده بالولاء وليس لقوانين الدولة الوضعية (ليفي، 2015، صفحة 28).

2. التغلغل في الإعلام

يحاول اليمين الهيمنة على وسائل الإعلام وإنشاء صحافة خاصة به؛ فقد وضح رونين شوفال (Ronen Shoval) (مؤسس حركة "ام ترستو" اليمينية عام 2008) في بحث مطول نشر عام 2010؛ تحت عنوان: (إم ترستو/ نجمة من إسرائيل؛ بيان لتجديد الصهيونية) فلسفة اليمين الجديد برفض إستراتيجية التركيز على الأرض مهما كان نوعها، وداعياً إلى بعث الصهيونية على قاعدة إعادة تعريف الوعي الإسرائيلي؛ حيث لا يتم التركيز على موضوع السيطرة على الأرض بقدر ما يتم التركيز على الثقافة، الفن، التعليم، الأدب؛ ودعا إلى تأسيس إعلام صهيوني (تلفزيون ومواقع إنترنت) حيث تبني البيئة الملائمة لخلق وعي صهيوني (شوفال، 2010).

برز توجه اليمين للهيمنة على الإعلام بشكل واضح عبر تصريح عضو الكنيست يعقوب كاتس (Yaakov Katz) أثناء جلسة اختيار مجلس سلطة البث عام 2012: "لا يعقل أن يشكل معتمرو القلنسوات 50% من ضباط الجيش بينما يبلغ تمثيلهم في سلطة البث إلى 5%؛ إذا كنا نعرف كيف نطلق النار فنحن نعرف كيف نبث" (ساسون، 2012).

لم يكتف اليمين بمحاولة السيطرة على سلطة البث الرسمية التابعة للدولة بل عمل على إنشاء وسائل إعلامية خاصة به مثل القناة السابعة وصحيفة هاتسوفيم ومكور ريشون التي في بداية نشرها كانت توزع 150 ألف نسخة (شلج، 2007، صفحة 99)، علاوة على صحيفة إسرائيل هايوم (إسرائيل اليوم) وهي صحيفة يومية مجانية مملوكة للأمريكي شيلدون اديلسون (Sheldon Adelson)، ومنذ انطلاقتها قدمت الصحيفة الدعم الكامل لتنتياهو، وفي 2010 أصبحت إسرائيل هايوم أكثر الصحف اليومية قراءة حيث يطبع منها 275,000 نسخة يومياً، وتحتوي صفحتها الأولى

على رسالة تنتها هو باستمرار: تشيد بإنجازاته، وتشجب منافسيه، وتمجد إنجازات "إسرائيل" وتقلل من الأخبار السيئة (Benn, 2016)

3. السيطرة على المنظومة القضائية

عبّرت عن ذلك وزيرة القضاء الإسرائيلية أيليت شاكيد (Ayelet Shaked)؛ التي تنتمي إلى حزب "البيت اليهودي"، في مقالها (الطريق إلى الديمقراطية والعمولة) التي نُشرت في مجلة "هشيلوح"، والتي دعت فيها لتعميق الطابع اليهودي لدولة "إسرائيل" والتقليل من التوتر بين اليهودية والديمقراطية؛ عبر الفصل بين السلطات وتقليل التشريعات القانونية وتقييد صلاحيات المحكمة العليا وخصوصاً في مجال إلغاء قوانين يسنها الكنيست (يديعوت، 2016)، وفي سبيل تحقيق سيطرة اليمين على المحكمة العليا تسعى شاكيد إلى سن قانون يتم بموجبه إدخال تغييرات جوهرية في نظام عمل لجنة تعيين القضاة؛ التي تشرف على تعيين القضاة في جميع المحاكم (تضم اللجنة حالياً تسعة أعضاء منهم وزيران وعضوا كنيست من اليمين؛ بالإضافة إلى ثلاثة قضاة من العليا وممثلين عن نقابة المحامين)، فالقانون الحالي يتيح لأعضائها من قضاة المحكمة العليا استخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي مرشح لا يروق لهم، بموجب التعديل المقترح من شاكيد سُنّتخب القضاة بأغلبية عددية من بين أعضاء لجنة تعيين القضاة (5 من 9)؛ وبالتالي يُسحب سلاح الفيتو من يد قضاة المحكمة العليا ويساوى بين أصواتهم وأصوات الأعضاء الآخرين، وهذا يقود إلى تشكيل المحكمة العليا والجهاز القضائي على شاكلة الحكومة ووزرائها (المشهد الاسرائيلي، 2016، صفحة 7).

4. التعليم والثقافة:

يدخل ضمن هذا السياق محاولات وزارة الثقافة الإسرائيلية تعزيز الإنتاج الفني الصهيوني من خلال تقديم جوائز متعددة مثل "أحسن إبداع في صهيوني" و"أفضل فيلم صهيوني"، يضاف إلى ذلك دفع الحكومة الإسرائيلية بالمزيد من مشاريع القوانين التي تهدف لترسيخ الصهيونية؛ مثل مصادقة اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين في 2014/2/9 على تعديل مشروع قانون التعليم الرسمي، الذي تم بموجبه تعزيز قيمة دولة "إسرائيل" كدولة القومية اليهودية في مناهج التدريس الرسمية (مدار، 2014، صفحة 73)، كما قام نفتالي بينت وزير التعليم بإعادة كتابة مناهج المدارس الحكومية للتأكيد على الطابع اليهودي للبلاد، فأدخلت الوزارة مؤخراً على التربية المدنية في المدارس الثانوية الجديدة كتاب يصور التاريخ العسكري لـ"إسرائيل" من خلال عدسة الصهيونية الدينية

والتقليل من دور الأقلية العربية، كما قام بحظر رواية "Borderlife" من قوائم القراءة في المدارس الثانوية والتي تصف قصة حب بين شابة يهودية وفلسطيني (Benn, 2016)، علاوة على ذلك قام بينت بوضع خطة لتعزيز تدريس التوراة والثقافة اليهودية في المراحل الأساسية للمدارس؛ بحيث تصبح عدد الساعات الأسبوعية المقررة لدراسة التوراة 8 ساعات مقابل 5 ساعات أسبوعيًا لدراسة الرياضيات (دتل، 2015).

4.2.3. تغليب الاهتمام بالأمن على الجانب الاقتصادي الاجتماعي

تقوم إستراتيجية اليمين على نشر الخوف بين الإسرائيليين والتركيز على المخاطر الأمنية المحدقة بـ "إسرائيل"، ورغم أنّ الناخبين الإسرائيليين يولون اهتمامًا كبيرًا بالجانب الاقتصادي الاجتماعي؛ إلا أنّ التيار اليميني نجح في تحويل اهتمام الإسرائيليين نحو الجانب الأمني. وقد أظهر استطلاع للرأي أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية عام 2013 أنّ 52% من الناخبين الإسرائيليين يعطون الأولوية للجانب الاقتصادي الاجتماعي، بينما 42% يولون موضوع الأمن الأولوية أثناء انتخابهم، ويرى 47% من المستطلعة آراؤهم أنّ هنالك فرقًا بين حزب العمل والليكود في جانب الأمن والسلام (هالر، 2013)، بينما نجد أن الاستطلاع الذي نشرت نتائجه القناة العاشرة عام 2015 يشير إلى أنّ 24% يولون موضوع الأمن الأولوية عند انتخابهم في مقابل 53% يولون أهمية للجانب الاقتصادي الاجتماعي (القناة العاشرة، 2015).

يرى عكيفا ألدار (Akiva Eldar) في بحث أجراه يستند فيه إلى استطلاعين للرأي أجري أحدهما قبل إحدى عمليات المقاومة والثاني بعدها؛ أنّ الناخب الإسرائيلي يتوجه إلى انتخاب أحزاب اليمين كلما شعر أنّ أمنه مهدد. في البحث نفسه يخلص عكيفا إلى النتيجة نفسها عند مقارنته للتوجهات التصويتية في المناطق التي تتعرض للقصف من صواريخ المقاومة؛ فقد وجد أنّ هذه المناطق بعد قصفها زادت فيها نسبة التصويت لليمين (Eldar, 2014).

يسود شعور عام لدى الناخب الإسرائيلي بأنّ اليمين أقدر على حفظ أمنه وهذا نابع من كون اليمين لا يلقى بالأل للضغوط الدولية ولا يهتم كثيرًا بتحسين صورته أمام الرأي العام العالمي بعكس أحزاب اليسار، كما هو حاصل في حالة محاربة المقاومة في غزة التي تعني بالضرورة سقوط شهداء من العزل والأبرياء البعيدين عن الانخراط في أي أعمال قتالية، مما يعني انتقادًا لـ "إسرائيل" على مستوى الرأي العام الدولي.

يشير استطلاع القناة العاشرة إلى أنّ 39% يجدون أنّ نتياها هو الأقدر على حفظ الأمن (المركز الأول) من بين رؤساء الأحزاب (القناة العاشرة، 2015). نتياهاو برع في تسويق نفسه ليكون لدى الجمهور رجل الأمن بتركيزه على الأخطار الأمنية المحيطة بـ "إسرائيل"؛ فتارة يروج لنفسه على أنه القادر على مواجهة الخطر النووي الإيراني، وتارة أخرى يعرض نفسه شخصاً قادراً على إنهاء تهديد حركات المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حماس، ففي الخطاب الذي أعلن فيه نتياهاو حل الائتلاف الحاكم والدعوة للانتخابات المبكرة أشار إلى أنّ الهدف الأساسي الذي كان يسعى لتحقيقه هو المحافظة على الأمن بالإضافة إلى المحافظة على اقتصاد قوي (القناة الثانية، 2014).

تتركز حملة نتياهاو الانتخابية حول هذا المحور مهمّاً خصومه بعدم القدرة على حفظ أمن "إسرائيل" حتى وصل الأمر بحملته الدعائية إلى نشر مقطع فيديو على موقع حزب الليكود يشير إلى أن انتخاب اليسار سوف يجلب داعش للقدس (يديعوت أحرونوت، 2015)، حزب الليكود واليمين بشكل عام يعلم أنه لن يستطيع أن يقدم نفسه في صورة الحريص على تحقيق العدالة الاجتماعية لأن برنامجه الاقتصادي قائم على فكرة السوق الحر والخصخصة، لذلك يركز في دعايته الانتخابية على تحقيق الأمن.

نجح اليمين بقيادة نتياهاو في انتخابات 2015 بتحويل اهتمام الجمهور الانتخابي؛ من الاهتمام بالشأن الاقتصادي/ الاجتماعي إلى الشأن الأمني، بمعنى تحويل سلوك الناخبين من سلوك عقلاني إلى سلوك عاطفي مبني على الانتماء للهوية، فقام بتصعيد لهجته التحريضية العنصرية مستغلاً عواطف الجماهير ومشاعرها، ومحركاً للنزعات العنصرية.

بلغ الأمر ذروته في التجمع الانتخابي الذي عقدته أحزاب اليمين في ساحة رايبين قبل الانتخابات بيوم، حيث لجأ نتياهاو في خطابه إلى إثارة العواطف عبر استخدام نظرية المؤامرة بالإشارة إلى أنّ هنالك حملة عالمية تديرها بعض الدول الأوروبية وأموالاً هائلة تصرف على مجموعات ترفع شعار "فقط ليس نتياهاو"؛ من أجل الإطاحة بحكم اليمين وتنصيب اليسار لاستلام الحكم ممثلاً بالمعسكر الصهيوني مدعوماً بالقائمة المشتركة "العربية"، مستشهداً بوجود بعض الحركات المدعومة خارجياً التي تعمل لتحقيق هذا الهدف كحركة V15، وأوضح أنّ دافع هذه "المؤامرة" يعود إلى معرفة هذه الأطراف المعادية للمعسكر الوطني أن حكومة بقيادته لن تقبل بالتنازل أو الانسحاب أو تقسيم القدس، قائلاً: "لن يقرر المال، بل الشعب وإيمانه سيقدر،... هم عندهم V15 ونحن عندنا الشعب" (ماكو، 2015)، منوهاً إلى أنّه لا يوجد فرق جوهري بين الأحزاب اليمينية وأنّ الحكمة توجب تحويل

الأصوات من الأحزاب اليمينية كالبيت اليهودي لليكود من أجل تقليص الفارق بينه وبين المعسكر الصهيوني حتى يستطيع ننتياهو تشكيل الحكومة التي بطبيعة الحال ستضم الأحزاب اليمينية. قام اليمين بالضرب على وتر حساس لدى الجمهور الإسرائيلي وهو جانب الانتماء والشعور الوطني، وذلك عبر رفض التدخل الأجنبي في تقرير مصير "إسرائيل"، مستغلاً الصورة الذهنية المتكونة لدى الجمهور لحكم اليسار، فالصورة الذهنية الموجودة في ذاكرة جزء لا يستهان به من الجمهور الإسرائيلي لحكم اليسار مرتبطة بالخضوع للإملاءات الخارجية وتوقيع اتفاق أوسلو الذي تسبب بحدوث عمليات تفجيرية في وسط المدن مما هدد نمط الحياة الإسرائيلية، كما أثار النعرة العنصرية لدى جمهور الناخبين بإشارته إلى أنّ العرب هم من سيحددون مصير دولة "إسرائيل" عبر تحالفهم مع المعسكر الصهيوني.

أثار ننتياهو أيضاً موضوع الهوية والانتماء الديني بقوله نحن سنبقى نقبل التمايم الدينية رداً على غربوز (أحد منظري اليسار) الذي دعا لعدم تولية قيادة "إسرائيل" لمن يقبلون التمايم الدينية، وهكذا استطاع ننتياهو توجيه الجمهور عبر إثارة مخاوفه والإيحاء له بأن "البيت يحترق" محرضاً على الأقلية العربية، فصرح يوم الانتخابات بأنّ العرب يتدفقون إلى صناديق الاقتراع كالطوفان، فحضر عصفورين بحجر واحد من أجل رفع رصيد الليكود من 22 مقعد إلى 30، فمن ناحية رفع نسبة التصويت من 67.8% كما حدث في انتخابات 2013 إلى 72.36% في 2015 وهي النسبة الأعلى منذ 1999 وبالتالي استجلب أصواتاً جديدة لحزب الليكود لم تكن ضمن الفئات المستطلعة آراؤهم تُقدّر على الأقل بمقعدين، ومن ناحية أخرى استطاع أنّ يحدث انزياحاً في أصوات ناخبي اليمين فاستحوذ على حوالي 4 مقاعد من البيت اليهودي وحوالي مقعدين من شاس ويهودات هتوراه (بدر، ننتياهو وسيكولوجية الجماهير، 2015).

4.3. تأثير تغير التوجهات الإسرائيلية على القضية الفلسطينية والفلسطينيين

تغير توجهات النخبة الحاكمة في "إسرائيل" سيؤثر على الفلسطينيين في عدة نواحي من أهمها:

4.3.1. تحويل الصراع من سياسي لديني

يظهر ذلك في عدة أمور من أهمها توظيف ظاهرة الإسلاموفوبيا بالإضافة إلى الدعوة لتكثيف الاستيطان وبناء "الهيكل":

أ. استثمار ظاهرة الإسلاموفوبيا

استغلت الصهيونية مخاوف الغرب من الإسلام "الإسلاموفوبيا"، فعملت على ترسيخ هذه المخاوف كي تطرح نفسها حليفًا للغرب ضدّ الإسلام، ففي عام 1992 صرّح شلومو غازيت (Shlomo Gazit) (رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان") بأن: "المهمة الرئيسية لإسرائيل لم تتغير قطّ (منذ انهيار الاتحاد السوفياتي) وتظل ذات أهمية حاسمة، إن الموقع الجيوستراتيجي لإسرائيل في مركز الشرق الأوسط العربي/ المسلم يجعل القدر المسبق لإسرائيل أن تكون الحامي المخلص للاستقرار في جميع الدول المحيطة بها، هو حماية الأنظمة القائمة؛ بمنع أو إيقاف عمليات النزوع للتطرف وقطع الطريق أمام توسع الحماس الأصولي الديني" (شاحاك، 2012، صفحة 45).

وهذا ما أكدّه بول فندلي (Paul Findlay) في كتابه "لا سكوت بعد اليوم" (No Silence After Today) (فندلي، 2010، صفحة 11)، قامت الصهيونية باستغلال أحداث 11 سبتمبر كي تمرر نظرية مفادها بأن "إسرائيل" تحمل القيم الأمريكية نفسها (الديمقراطية)، وتحارب الخصم نفسه وهو "الإرهاب الإسلامي". فجرى تشبيه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بابن لادن (حامد، 2009، صفحة 120)، في خطوة مكشوفة لإلصاق صفة "الإرهاب" بنضال الشعب الفلسطيني ضدّ الاحتلال، ونزع الشرعية عن مقاومته. ومع كل هجمة تشنها التنظيمات الإسلامية المتشددة على الغرب تستغل الصهيونية الحدث لتؤكد على الفكرة نفسها.

تقوم إستراتيجية اليمين في "إسرائيل" على استغلال هجمات تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" ضد أهداف غربية؛ من أجل الربط بين الإسلام والإرهاب من جهة ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، فهذا هو نتياهو يدّعي بأنّ "إسرائيل" والغرب يواجهان عدوًّا مشتركًا، حتى وصل به الأمر للدعاء بأنّ العمليات التفجيرية ناتجة عن طبيعة الإسلام العدائية وليس نتيجة الاضطهاد أو الاحتلال، ولا يتورع نتياهو عن تضليل الرأي العام الغربي من خلال تشبيه محاولة "داعش" إقامة دولة الخلافة بمحاولة الفلسطينيين التخلص من الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية؛ وقد عبر عن ذلك بشكل مباشر في تصريح له عقب هجمات بروكسل وبتاريخ 2016/3/23 بقوله: "وسبق أن قلت مرارًا وتكرارًا إن الإرهاب لا ينبثق من الاحتلال أو اليأس بل من الأمل، أي من أمل مخرب داعش في أن يتمكنوا من إنشاء خلافة إسلامية على كامل الأراضي الأوروبية؛ ومن أمل المخربين الفلسطينيين في أن يتمكنوا من إنشاء دولة فلسطينية على كامل الأراضي الإسرائيلية. يجب علينا العمل سويًّا لحرمانهم من هذا الأمل" (ديوان رئاسة الوزراء، 2016).

ب. تكثيف الاستيطان تحت دعاوى دينية

تضاعف عدد المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية أكثر من عشر مرات عقب فوز الليكود بالحكم عام 1977 وحتى نهاية عام 2013؛ وهذا يمكن استنتاجه من الجدول الإحصائي الذي نشرته منظمة "بتسيلم"، حيث يظهر الجدول أنّ عدد المستوطنات الكلي حتى نهاية عام 2013 قد بلغ 249 مستوطنة، بينما نجد أنّ عدد المستوطنات منذ عام 1967 وحتى عام 1977 لم يتجاوز 24 مستوطنة (بتسيلم، 2015)، كما أنّ الإحصائيات تشير إلى ارتفاع عدد المستوطنين في الضفة الغربية من 240 ألف عام 1990 إلى 750 ألف في عام 2015 (صالح، 2016، صفحة 297).

ركزت المدرسة الدينية (مركز هاراب) التي تعتبر أهم مرجعية دينية بالنسبة للمستوطنين الأوائل في الضفة الغربية على أهمية الأرض، حيث جرى التشديد على الأرض في الثالوث المقدس (التوراة، الشعب، الأرض) ومنح كل قطعة أرض معنى مقدسًا (ريخلبسكي، 1998، صفحة 85)، نجد ذلك واضحًا في فتوى حاخام دولة "إسرائيل" يتسحاق نيسيم (Yitzhak Nissim) التي نصت على حرمة الانسحاب أو إعادة ذرة أرض واحدة تسيطر عليها "إسرائيل" (سيغف، 2005، صفحة 576)، وتُرجِم هذا الاهتمام بالأرض إلى سياسة عملية عقب فوز الليكود بالانتخابات عام 1977، عبر تكثيف الاستيطان في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن ومن جهة أخرى تسبب توقيع اتفاق أوسلو والذي تبعه إعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية في حدوث صدمة فكرية وإحداث هزة لمعتقدات الصهيونية الدينية؛ التي كانت ترى في احتلال ما تبقى من فلسطين عام 1967 تحقيقًا للنبوءات باقتراب يوم الخلاص ونزول المسيح، مما دفع "اتحاد الحاخامات من أجل شعب إسرائيل وأرض إسرائيل" لإصدار فتاوى تعارض إخلاء أجزاء من "أرض إسرائيل" وتطالب فيها بتكثيف الاستيطان (عنباري، 2007، صفحة 26)، ونجد أنّ هذا الأمر تكرر عقب الانسحاب (الانفصال) عن قطاع غزة عام 2005.

ج. الدعوة لبناء "الهيكل"

تناغم موقف المؤسسة الدينية الرسمية (الأرثوذكسية) مع موقف التيار الديني الصهيوني بخصوص الصلاة في المسجد الأقصى عقب احتلاله عام 1967، فقد عارض الحاخام تسفي يهودا كوك (Zvi Yehuda Kook) (الأب الروحي للصهيونية المتدينة) دخول المسجد الأقصى أو إجراء أي حفريات من تحته أو حتى ترسيم حدوده؛ بدعوى أنّ مكان جبل الهيكل غير معروف وأنّ المسيح

المنتظر هو الموكل ببناؤه (عنباري، 2007، صفحة 20)، وقد توافق بذلك مع الفتوى الرسمية التي أصدرها مجلس الحاخامات المركزي بعدم السماح بزيارة المسجد الأقصى والاكتفاء بالصلاة عند حائط البراق (حائط المبكى)، جاءت هذه الفتوى بناءً على توجهات الحكومة الإسرائيلية وخشية من إشعال حرب دينية (شرغاي، 1995، صفحة 62).

تحول خطاب قيادات المستوطنين عقب توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة وغزة؛ باتجاه التأكيد على أهمية السيطرة على المسجد الأقصى، بدعوى أنّ الانسحاب من غزة وأريحا جاء بسبب عدم السيطرة على المسجد الأقصى (جبل الهيكل/هار بيت) (عنباري، 2007، صفحة 27)، وفي شباط 1996 جاءت فتوى مجلس حاخامات المستوطنات (في الضفة وغزة) التي تسمح -بل وتوصي- بدخول المسجد الأقصى، ومنذ ذلك الحين ازداد عدد الراغبين من اليهود في الدخول للمسجد الأقصى، وطُبقَ الأمر بشكل عملي عقب انطفاء جذوة انتفاضة الأقصى التي انطلقت عام 2000؛ ففي الفترة ما بين نوفمبر 2003 وأكتوبر 2004 اقتحم المسجد الأقصى حوالي 70 ألفاً من طلبة المدارس الدينية (عنباري، 2007، صفحة 1)، هذا التحول في الصهيونية الدينية نحو جعل قضية إقامة الهيكل في الحرم القدسي قضية مركزية؛ حصل بعد اتفاق أوسلو وما تبعه من إعادة انتشار في الضفة وغزة ووصل ذروته بعد الانسحاب (الانفصال) من قطاع غزة، وقد انعكس على تفكير المنتسبين لهذا التيار فلم يعد المنادون بهذا الموضوع منبوذين بل أصبحوا يشكلون أغلبية داخل هذا التيار، ففي استطلاع أجري عام 2015 داخل أبناء تيار الصهيونية المتدينة أعرب 70% منهم عن رغبته في دخول المسجد الأقصى (الداد، 2015).

لم يقتصر هذا التحول على المنتسبين للتيار الصهيوني المتدين، بل تعداه ليشمل الشارع اليهودي بشكل عام، فقد أظهر استطلاع للرأي أجري عام 2013 (شملت العينة 523 من اليهود فوق سن 18) أنّ 60% من العلمانيين يرغبون في دخول المسجد الأقصى مقابل 68% من المتدينين؛ وأنّ 30% يؤيدون بناء الهيكل في الحرم القدسي الشريف مقارنة بـ 22% أيدوا ذلك عام 2012؛ كما أظهر الاستطلاع أنّ 59% يؤيدون فكرة التقسيم الزمني والمكاني للحرم القدسي أسوة بالمسجد الإبراهيمي في الخليل بالإضافة إلى تأييد 70% من المتدينين أن تفرض الدولة قانوناً يسمح بالصلاة في المسجد الأقصى مقابل 48% من مجموع الجمهور المستطلعة آراؤهم (حسون، 2013).

4.3.2. تلاشي فكرة حل الدولتين

كان الهدف المعلن للانسحاب من قطاع غزة: تحسين الوضع الأمني، السياسي، الاقتصادي، الديمغرافي (الكنيست، 2004). توصل الإسرائيليون بعد 10 سنوات من الانسحاب (الانفصال) إلى نتيجة مفادها أنّ أيّاً من الأهداف التي وضعت للانسحاب لم يتحقق؛ فيما عدا التخلص من العبء السكاني الفلسطيني، فقد روج شارون لخطة الانفصال بقوله إنّ الانسحاب من غزة سيحسن الوضع الاقتصادي؛ بحيث تحوّل الميزانيات المخصصة لحماية المستوطنات لصالح الدولة، كما أنه سيساهم في تحسين صورة "إسرائيل" أمام العالم ويدفع بعملية السلام وسيؤدي لتحسين الوضع الأمني؛ كونه سيقبل من الاحتكاك مع الفلسطينيين بالإضافة للتخلص من العبء السكاني، لكن الواقع أسفر عن عكس ذلك؛ فقوة الردع الأمنية تأكلت نتيجة تعاظم القوة العسكرية للمقاومة الفلسطينية، والوضع الاقتصادي لم يتحسن فالميزانيات المخصصة للمستوطنات تحولت لزيادة الأمن (القبة الحديدية) ولم يحصل أي تقدم في السلام؛ هذه هي قناعة غالبية الشارع الإسرائيلي التي عبر عنها الكاتب الإسرائيلي شموئيل أفن (أفن، 2015، صفحة 73).

تناقص مع مرور الوقت تأييد الجمهور الإسرائيلي لفكرة الانسحاب من أي أراضٍ محتلة؛ فقد أظهر استطلاع للرأي أجري عقب حرب لبنان 2006 أنّ 9% فقط مع الانسحاب أحادي الجانب (هآرتس، 2006)، هذا الأمر لم يقتصر على الجمهور الإسرائيلي بل وجد أثره عند السياسيين الإسرائيليين؛ عبر عن ذلك شمعون بيريس بقوله في 2008/10/28: "لو كان الانفصال يعد نجاحاً لأعدنا تطبيقه في الضفة الغربية" (والا، 2008)، ترسخ هذا التوجه بتصريح نتنياهو أكثر من مرة (آخرها كان من على منصة الكنيست بتاريخ 2016/2/10) بأنّ "حل الدولتين للشعبين غير قابل للتطبيق" (ديوان رئاسة الوزراء، 2016)، والذي تبعه تبني حزب العمل في مؤتمره المنعقد بتاريخ 2016/2/7 لخطة الانفصال الأحادي الجانب عن بعض المناطق الفلسطينية؛ مما يعني تخليه بشكل فعلي عن صيغة حل الدولتين (قدس برس، 2016).

4.3.3. تنامي الحركات المتطرفة داخل "إسرائيل"

وصل التيار الديني الوطني عقب الانسحاب من مستوطنات قطاع غزة إلى نتيجة مفادها؛ بأنّه خطأ عندما ظن بأنّ تفرغه لنشر التقاليد الدينية دون الاهتمام بالتأثير بالحياة العامة سيؤمّن وجوده في الدولة، ولذلك تنامت الدعوات بداخله حول ضرورة العمل على تغيير الواقع من خلال التغلغل في

مفاصل صنع القرار، بل إنّ بعض المدارس المنبثقة عن هذا التيار أخذت تنادي باستخدام القوة لتحقيق أهدافها وفرض أجندتها، وقد ساهم الانفصال عن غزة في ظهور أربع مدارس داخل هذا التيار؛ وهي كالتالي (شلع، 2007، صفحة 81):

1. تيار ميليشياوي يؤمن بالقوة ويأمن من ممارسات الدولة مكون من الشباب الغاضبين ممثل بجماعة "فتية التلال" (وحركة تدفيع الثمن).

2. الحاخامات المتمردون ذوو التوجه العسكري (أمثال: أبراهام شايبيرا، دوف ليثور، زلمان ملمد، إلياكيم لفنون)؛ الذين يقولون إنّ الدولة مقدسة لكن الحكومة وقراراتها ليست كذلك؛ لذلك يجب التفريق بين الدولة وقرارات الحكومة، وبالتالي فهم يدعون لاتباع سياسة الرفض؛ بمعنى رفض أفراد الجيش تنفيذ أي أوامر تخالف الشريعة اليهودية من قبيل إخلاء المستوطنات.

3. مجلس يشع (مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة) ويمثلهم عدة حاخامات من أهمهم (حاييم دوركمان، شلومو افنر، يعكوف مدان)؛ الذين يعارضون سياسة الرفض ويقولون بأنّ النضال ضد صلاحيات الدولة مسموح لكن في النهاية يجب الالتزام بصلاحياتها.

4. المدرسة الدينية هار هامور (توجد عدة أفرع لها في متسبيه رامون والخليل وغيرها من المناطق)؛ وهي لا تعارض توجه الدولة الرسمي وتدعو للالتزام بأوامر الحكومة مهما كان الثمن.

عملت المؤسسة الصهيونية على توفير غطاء لإجرام الحركات المتطرفة كحركة "تدفيع الثمن" بفتاوى بعض الحاخامات المتطرفين، فقد تبين أن معظم منفذي العمليات الإرهابية ضد الفلسطينيين هم من أتباع الحاخام إسحاق غيزنبرغ (Isaac Gaznberg)؛ الذي اشتهر بفتاويه التي تحرض بشكل مباشر على قتل الفلسطينيين والفتك بهم، وإصدار الفتاوى المحرّضة على قتل الفلسطينيين لا يتوقف على الحاخام إسحاق غيزنبرغ؛ فقد أيد أيضًا الحاخام دوف ليثور (Dov Lior) (الذي يُعدّ أبرز المرجعيات الدينية لحزب البيت اليهودي) جريمة إحراق عائلة دوابشة، وفي مطلع عام 2013 أصدر غيزنبرغ ما يمكن عدّه "المسوغ الفقهي" الذي عملت على أساسه مجموعات "تدفيع الثمن" الإرهابية اليهودية، التي نفذت عشرات الاعتداءات في المدن والقرى والبلدات الفلسطينية، وأحرقت عددًا كبيرًا من المساجد وثلاث كنائس في الضفة الغربية وداخل المدن التي يقطنها فلسطينيو الداخل، وحسب غيزنبرغ؛ فإنه يتوجب تفهم جرائم "تدفيع الثمن" على أنها

"مقدمة طبيعية للخلاص اليهودي"، فقد عدّ هذه الجرائم بمثابة "المخاض الذي تمر به الأمة قبل تحقيق الخلاص".

إن أخطر "المصنفات الفقهية" اليهودية التي صدرت حديثاً، وتسوغ قتل العرب لمجرد أنهم عرب، وعدم التفريق بين طفل وبالغ، هو كتاب "شريعة الملك" (The law of the King)، لمؤلفه الحاخام إسحاق شابير (Yitzhak Shapira)، الذي صدر عام 2009، وهناك في "إسرائيل" من يرى أن أعضاء التنظيمات الإرهابية اليهودية الذين يتعمدون المس بالأطفال الفلسطينيين تأثروا بمصنف "شريعة الملك"، لأنه تضمن "مسوغات فقهية" توجب قتل الرضع العرب بحجة أنهم عندما يكبرون سيحاربون "إسرائيل"، لذا فالأجدر أن يُقتلوا مبكراً، المفارقة أنه على الرغم مما يعكسه هذا الكتاب من شطط وخلل أخلاقي وقيمي وديني، فإن العشرات من الحاخامات أيدوا ما جاء فيه، في حين عدّه عدد من أعضاء مجلس الحاخامية الكبرى -التي تعد أكبر هيئة دينية رسمية في "إسرائيل"- "إبداعاً فقهياً" (النعامي، 2016).

4.3.4. تقنين العنصرية

يتساوى "رسمياً" حق المواطن في دولة "إسرائيل" والمصنف بموجب القانون أنه غير يهودي مع حق المواطن المصنف بأنه يهودي، سواء في المشاركة في العملية السياسية أو التقاضي أمام المحاكم. لكن من ناحية أخرى لا يتساوى "الصنفان" في حقوقهما المتعلقة بالتملك والاستفادة من الخدمات الاجتماعية والرفاه (ديفيس، 2004، صفحة 137). فقد سنت "إسرائيل" مجموعة من القوانين ترسخ التمييز العنصري بين سكانها على أساس الدين تارة والقومية أو الإثنية تارة أخرى، فيحسب مركز عدالة يوجد أكثر من 27 قانوناً في "إسرائيل" سنّ في الفترة ما بين 2005-2015 يمنهج التمييز ضد العرب الفلسطينيين القاطنين في أراضي 1948 ويقيد حريتهم بالتعبير والمشاركة السياسية بالإضافة للتمييز ضدهم بتوزيع الموارد والأراضي (عدالة، 2016).

في تقرير نشره مركز عدالة عام 2015، برز بالأرقام التمييز ضد الأقلية العربية في توزيع الوحدات السكنية والمناطق الصناعية، فرغم أنهم يشكلون 20% من تعداد دولة "إسرائيل" إلا أنهم لا يحصلون إلا على 4.6% من الوحدات السكنية التي تعرضها "دائرة أراضي إسرائيل" للبيع (في عام 2014). وفي الفترة ما بين 2009 إلى 2014 خصصت الدائرة 328 مناقصة لإقامة المناطق الصناعية في البلدات اليهودية بينما لم تخصص إلا 13 مناقصة في القرى والمدن العربية (عدالة، 2015).

تحاول "إسرائيل" في كثير من الأحيان الظهور بمظهر الدولة التي لا تميز بين مواطنيها؛ لكن قوانين تملك الأراضي والهجرة والمواطنة بالإضافة إلى رموز الدولة وتقويمها الذي يتضمن العطل الرسمية والأعياد كلها تشير إلى تمييز صارخ بين مواطني دولة "إسرائيل"، ويشير إلى إستراتيجية ممنهجة قامت عليها دولة "إسرائيل".

4.3.5. ترسيخ الإثنوقراطية

يعتبر الكاتب الإسرائيلي سامي سموحه (Sami Smoha) (يهودي شرقي) الديمقراطية الإسرائيلية ديمقراطية من الدرجة الثانية وأنّ النظام السائد في "إسرائيل" نظام إثنوقراطي؛ بمعنى أنّه "نظام يجمع بين توسيع الحقوق المدنية والسياسية لتشمل الأفراد، إضافة إلى بعض الحقوق الجماعية للأقليات مع مأسسة سيطرة الأغلبية على الدولة وبفعل ضغط القومية الإثنية، يتم تعريف الدولة على أنها دولة الأمة الإثنية النواة وليست دولة مواطنيها، في الآن ذاته يسمح للأقليات بممارسة النضال الديمقراطي والسلمي الذي يؤدي إلى تحسين تدريجي لأوضاعهم" (يفتاحيل، 2012، صفحة 112)، ويرى سموحه أن الإثنوقراطية تنضوي على هيمنة مجموعة إثنية على كل ما يتعلق بالحيز (الأرض) والرموز والعلم والنشيد القومي والثقافة والموارد السياسية والاقتصادية وعلى انحياز الدولة إلى المجموعة المسيطرة، لكنها في الوقت نفسه تمنح الأقليات المساواة (منصور، 2011، صفحة 61).

5. الخلاصة والاستنتاجات

يمكن الاستنتاج مما سبق أنّ التغيرات داخل "إسرائيل" ليست بنوعية بقدر ما هي تبدل للنخبة الحاكمة؛ حيث يبالغ البعض في تقدير مدى تأثير الخلافات الفكرية داخل المشروع الصهيوني على حاضر ومستقبل دولة "إسرائيل"؛ ومع عدم التقليل من تأثير هذه الخلافات إلا أنّ الدراسة المتأنية لطبيعة المشروع الصهيوني تفيد بأنّ الخلاف بين التيارات الفكرية الصهيونية كان دومًا على التكتيك المتبع وليس على الإستراتيجية والأهداف الكلية، فالاختلاف بين المدارس الصهيونية الأربع الرئيسة (العمالية والتصحيحية والمدنية والثقافية) كان اختلافًا مرحليًا حول الأولويات وليس الأهداف؛ ويتمحور عادة حول شكل الاقتصاد والتحالفات الدولية بالإضافة إلى الاستيطان وطبيعة الشخصية اليهودية، لكنه لم يكن في يوم من الأيام حول طبيعة المشروع الصهيوني الاستعماري المبني على الهيمنة والسيطرة على مزيد من الأراضي والتخلص من السكان الأصليين.

يعتبر فشل "إسرائيل" في حرب عام 1973 وما رافقها من تحول سياسي واقتصادي (اللبلة وفوز الليكود)، وتوقيع اتفاق أوسلو وما تبعه من انتفاضة الأقصى بالإضافة للانسحاب من قطاع غزة؛ من نقاط التحول في الوعي الجمعي الإسرائيلي، فالأحداث المذكورة ساهمت في صعود سياسات الهوية؛ علاوة على تحطيم صورة القيادة التاريخية وزعزعة مقولاتها الراسخة، مما مهد للتحول من الجماعية للفردانية وتولي اليمين الحكم وتمهيد الأرضية لنمو التيار اليميني المتدين، أضف إلى ذلك الهزة التي أحدثتها خطوة الانسحاب من قطاع غزة لمعتقدات التيار الديني وتحوله من طرح فكرة "إسرائيل الكبرى" نحو فكرة الهوية القومية.

توجد عدة مظاهر للتغيرات الحاصلة في "إسرائيل" من أهمها توجه اليمين نحو المحافظة على الهوية والقيم الصهيونية بواسطة السيطرة على آليات التحكم السياسي في الدولة؛ والهيمنة على مؤسسات التعليم والجيش والقضاء والإعلام، وقد سبق ذلك تحويل اهتمام الجمهور الإسرائيلي من الجانب الاقتصادي المعيشي للجانب الأمني عبر نشر ثقافة الخوف من الآخر.

يوجد عدة تأثيرات لتغير التوجهات الإسرائيلية على القضية الفلسطينية؛ من أهمها تحويل الصراع من سياسي لديني ويتمظهر ذلك باستثمار ظاهرة الإسلاموفوبيا، والدعوة لبناء "الهيكل"؛ بالإضافة إلى تكثيف الاستيطان تحت دعاوى دينية، ترافق ذلك مع تلاشي فكرة حل الدولتين بالتزامن مع تنامي الحركات المتطرفة كحركة "تدفيع الثمن"؛ علاوة على مأسسة العنصرية عبر سن القوانين وهذا سيقود بالضرورة لترسيخ النظام الإثنوقراطي في "إسرائيل".

6. المرجع

- أبيعزر ريبتيكي. (1997). *دعيم فحولنيم بيسرائيل: ملحقات تريتوت (المتدينون والعلمانيون في إسرائيل: حرب ثقافية)*. القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية.
- اسرائيل شاحاك. (2012). *تاريخ اليهود وديانهم*. دمشق: دار كنعان.
- أشرف بدر. (11 آذار، 2015). *العوامل المؤثرة في قرار الناخب الإسرائيلي*. تاريخ الاسترداد 5 تشرين الثاني، 2016، من مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: <http://bit.ly/2eITCt4>
- أشرف بدر. (حزيران، 2015). *نتياهو وسيكولوجية الجماهير*. تاريخ الاسترداد 14 تشرين الثاني، 2016، من مجلة جدل الإلكترونية، مركز مدى الكرمل، عدد 23: <http://mada-research.org/wp-content/uploads/2015/06/JDL23-7-Bader.pdf>
- القناة الثانية. (2 كانون الأول، 2014). *راش هاممشلاه: افزورات هاكنيستت بحيروت بهاكدماه (رئيس الوزراء: سألح الكنيست، انتخابات مبكرة)*. تاريخ الاسترداد 12 تشرين الثاني، 2016، من ماكو: <http://bit.ly/1C3FAI7>

- القناة العاشرة. (25 كانون الثاني، 2015). ساكر هامته هامركزي (استطلاع المقر المركزي). تاريخ الاسترداد 12 تشرين الثاني، 2016، من نانا 10: <http://bit.ly/2fjQSQd>
- القناة العاشرة. (3 حزيران، 2015). هانوعر نع يميناه (الشباب يتجه لليمين). تاريخ الاسترداد 12 تشرين الثاني، 2016، من نانا 10: <http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1129968>
- الكنيست. (28 أيار، 2004). توخيت هاهنتكوت شل روش هاممشلاه أرئيل شارون (خطة الانفصال لرئيس الحكومة أرئيل شارون). تاريخ الاسترداد 8 تشرين الثاني، 2016، من الكنيست الإسرائيلي: https://www.knesset.gov.il/process/docs/DisengageSharon_revised.htm
- المشهد الاسرائيلي. (2016). تصاعد محاولات اليمين لإخضاع المحكمة العليا الإسرائيلية وقضاها للحكومة ووزرائها. *المشهد الاسرائيلي بتاريخ 2016/11/22*، 1-8.
- أمل جمال. (2016). *الفكر الصهيوني في متاهات التجديد والتحديث*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- أورن يفتاحنيل. (2012). *الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين*. رام الله: مركز مدار.
- أوري بن اليعازر. (2016). *حروب إسرائيل الجديدة*. رام الله: مدار.
- أوري ديفيس. (2004). *إسرائيل: دولة الفصل العنصري*. بيروت: دار الرشيد.
- أيله هالر. (8 كانون الثاني، 2013). *أيدولوجيا أو منهج؟ بيتحون أو حبراه (الأيدولوجيا أم القائد؟ الأمن أم المجتمع؟)*. تاريخ الاسترداد 12 تشرين الثاني، 2016، من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: <http://bit.ly/1zrRmZv>
- بتسيلم. (11 أيار، 2015). *معطيات عن المستوطنات وسكانها*. تاريخ الاسترداد 8 تشرين الثاني، 2016، من بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة): <http://www.btselem.org/arabic/settlements/statistics>
- برهوم جراسي. (11 آب، 2015). *إسرائيل ترصد 150 مليون دولار لتعزيز انتماء يهود العالم لديانتهم*. تاريخ الاسترداد 23 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة الغد: <http://bit.ly/1EH0OMr>
- بول فندلي. (2010). *لا سكوت بعد اليوم/ مواجهة الصور المزيفة عن الإسلام في أميركا*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- تقرير مدار الاستراتيجي. (2017). *تقرير مدار الاستراتيجي 2017 "المشهد الإسرائيلي 2016"*. رام الله: مدار.
- توم سيغف. (2005). *1967. فهارتس شيلته أت بنيه (1967 والأرض غيرت وجهها)*. تل أبيب: كيتز.
- تومر برسيكو. (2015). *هافرتاه هادت فكيدوش هامة (تخصيص الدين وتقديس الأمة)*. تاريخ الاسترداد 6 تشرين الثاني، 2016، من أكدموت: <http://bit.ly/2fei9qj>
- دانيئال روزنبرغ. (2011). *على هانيو تسيونيت (عن الصهيونية الجديدة)*. تاريخ الاسترداد 10 تشرين الثاني، 2016، من مجلة نظرية ونقد، معهد فان لير، عدد 38-39: <http://theory-and-criticism.vanleer.org.il/pdf/38,39-14.pdf>
- ديوان رئاسة الوزراء. (10 شباط، 2016). *كلمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مقر الكنيست خلال جلسة خاصة أجريت بناء على جمع توافيق 40 نائباً*. تاريخ الاسترداد 28 تشرين الثاني، 2016، من ديوان رئاسة الوزراء الإسرائيلي: <http://bit.ly/2a3yWth>

- ديوان رئاسة الوزراء. (23 آذار، 2016). نص التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء نتنها هو هذا المساء. تاريخ الاسترداد 12 تشرين الثاني، 2016، من موقع ديوان رئاسة الوزراء الإسرائيلي: <http://bit.ly/2fFWZ5C>
- رونين شوفال. (2010). *إم ترتسو: كوخاف من إسرائيل " بيان لتجديد الصهيونية" (إذا أردتم: نجمة من إسرائيل " بيان لتجديد الصهيونية")*. تاريخ الاسترداد 10 تشرين الثاني، 2016، من حركة إم ترتسو: <https://imti.org.il/wp-content/uploads/2015/06/israelstar.pdf>
- رويتال عميران. (7 تشرين الثاني، 2016). *هايمين بيسرائيل مشوساع (اليمين في "إسرائيل" منقسم)*. تاريخ الاسترداد 9 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة معاريف: <http://m.maariv.co.il/journalists/Article-562504>
- زكي شالوم. (تشرين الأول، 2010). *توخنيت هاهيتنكتوت: هاحزون فشبروا (خطة الانفصال: النظرية وانكسارها)*. تاريخ الاسترداد 8 تشرين الثاني، 2016، من معهد الأمن القومي، التقرير الاستراتيجي، مجلد 13، عدد 3: [http://heb.inss.org.il/uploadimages/Import/\(FILE\)1288273712.pdf](http://heb.inss.org.il/uploadimages/Import/(FILE)1288273712.pdf)
- زئيف دروري. (أيلول، 2005). *بين امونه لتسابه (بين الإيمان والجيش)*. تم الاسترداد من معهد فلورسهيمر / الجامعة العبرية: http://fips.huji.ac.il/sites/default/files/floersheimer/files/drori_between_faith_and_military_service.pdf
- سافي ريخلبسكي. (1998). *هاحامور شل هامسيح (حمار المسيح)*. تل أبيب: يديعوت أحرونوت.
- شرون قومش. (7-9/2008). *صدام العرب اليهود بالصهيونية. الآداب، الصفحات 31-39*.
- شلومو زاند. (11 آب، 2016). *أسور لشفوت (ممنوع المقارنة)*. تاريخ الاسترداد 3 تشرين الثاني، 2016، من هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.3036263>
- شمونيل أفن. (تموز، 2015). *هاحلتاه شيشينته أت فني هاهيستوريا (القرار الذي غير وجه التاريخ)*. تاريخ الاسترداد 8 تشرين الثاني، 2016، من معهد الأمن القومي، تقرير استراتيجي، مجلد 18، عدد 2: <http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/Even.pdf>
- صالح النعامي. (1 كانون الثاني، 2016). *الحاخامات وفقه التوحش المسكوت عنه*. تاريخ الاسترداد 28 تشرين الثاني، 2016، من الجزيرة نت: <http://bit.ly/2gARG7Y>
- عاموس هراييل. (15 أيلول، 2010). *مسبار كنتسيتي هادتييم جدال في 12 بشني عشورين (عدد الضباط المتدينين تضاعف 12 مرة في عشرين سنة)*. تاريخ الاسترداد 10 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1221220>
- عبد الوهاب المسيري. (1982). *الأيديولوجية الصهيونية*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- عدالة. (30 آذار، 2015). *يوم الأرض: عدالة يكشف التمييز بالأرقام*. تاريخ الاسترداد 3 تشرين الأول، 2016، من المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل (عدالة): <https://www.adalah.org/ar/content/view/8508>

- عدالة (3 كانون الأول، 2016). قاعدة معلومات القوانين التمييزية. تاريخ الاسترداد 3 كانون الأول، 2016، من المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة): <http://bit.ly/2feUtTA>
- عزمي بشارة. (1996). *دوامة الدين والدولة في إسرائيل*. عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية.
- عوفري إيلاني. (2015). دولة الليكود: عن صورة الثقافة السياسية في إسرائيل المعاصرة. *قضايا إسرائيلية*، عدد 57، الصفحات 30-37.
- غرشون شافير. (2002). الأرض، العمل والسكان في الاستيطان الصهيوني (جوانب عامة وخصوصية). تأليف انطون شلحت، *ذاكرة، دولة وهوية* (الصفحات 143-173). رام الله: مدار.
- قدس برس. (12 شباط، 2016). خبراء: هرتسوغ يهجر "حل الدولتين" لصالح "خطة الانفصال". تاريخ الاسترداد 28 تشرين الثاني، 2016، من وكالة قدس برس انترناشيونال: <http://bit.ly/2avzqNW>
- قصي حامد. (2009). *الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين*. بيروت: مركز الزيتونة للأبحاث والاستشارات.
- كرني الدا. (28 تموز، 2015). *كيتساد هفاخ هار هابيت شنحشاف شنيم لسوجيات نقيتسياه لهلك بلتي نفراد مسيح هاتسيبوري (كيف تحول جبل الهيكل الذي اعتبر لسنين قضية متفجرة جزء لا يتجزأ من النقاش العام)*. تاريخ الاسترداد 13 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة معاريف: <http://www.maariv.co.il/news/israel/Article-490843>
- كميل منصور. (2011). *دليل إسرائيل العام 2011*. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- ليثور دتل. (26 تموز، 2015). *هاتوخنيت بمسرد هاحينوخ: شيعور يهودوت بكل يوم (خطة وزارة التعليم: دروس يهودية في كل يوم)*. تاريخ الاسترداد 29 تشرين الثاني، 2016، من ذه ماركر: <http://www.themarker.com/news/education/1.2692418>
- ماكس فيبر. (1990). *الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية*. لبنان: مركز الإنماء القومي.
- ماكو. (15 آذار، 2015). *نتياهو بعنسترت هايمين: لهم يش 715 لانويش أت هاعام (نتياهو في تجمع لليمين: يوجد عندهم 715؛ بينما يوجد عندنا الشعب)*. تاريخ الاسترداد 28 تشرين الثاني، 2016، من ماكو: http://www.mako.co.il/news-military/politics-q1_2015/Article-74726027c3e1c41004.htm
- متج. (23 تشرين الثاني، 2016). *يحيى ديتيم فحولنيم بيسرائيل (العلاقة بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل)*. تاريخ الاسترداد 23 تشرين الثاني، 2016، من مركز تكنولوجيا التعليم: <http://lib.cet.ac.il/pages/item.asp?item=17807>
- محسن صالح. (2016). *التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2014-2015*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- محمود محارب. (2006). *إسرائيل: القضية الفلسطينية والعلاقات الخارجية/ تقرير مدار الاستراتيجي 2005*. رام الله: مدار.
- مدار. (2014). *تقرير مدار الاستراتيجي 2014 (المشهد السياسي الحزبي الداخلي)*. رام الله: مدار.

- معاريف. (4 تشرين الثاني، 2011). *هاكتساناه هاحرديت مسكونت يوتير مايران (التطرف الديني أشد خطورة من إيران)*. تاريخ الاسترداد 23 تشرين الثاني، 2011، من صحيفة معاريف: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/302/428.html>
- موتي عنباري. (2007). *فاندليلينتيزم يهودي فهار هاييت (الأصولية اليهودية وجبل الهيكل)*. القدس: الجامعة العبرية. موسوعة واي نت. (24 آذار، 2017). *غوش ايمونيم*. تم الاسترداد من واي نت: <http://www.ynet.co.il/yaan/0,7340,L-10637-PreYaan,00.html>
- نداف شرغاي. (1995). *هار هامريفاه (جبل الصراع)*. القدس: كيتز.
- نير حسون. (12 تموز، 2013). *ساكر: شليش مهاتسيبور هايهودي بعد هاكامت بيت هامكداش (استطلاع: ثلث الجمهور الإسرائيلي يؤيد إقامة جبل الهيكل)*. تاريخ الاسترداد 14 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/news/education/1.2069796>
- هآرتس. (19 تموز، 2005). *هاشفعات هاھتنتكوت (تأثير الانفصال)*. تاريخ الاسترداد 10 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/misc/1.1028406>
- هآرتس. (2 تشرين الثاني، 2006). *ساكر هآرتس (استطلاع هآرتس)*. تاريخ الاسترداد 11 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/misc/1.1150890>
- هآرتس. (8 كانون الثاني، 2007). *بخيريم بتسابا: هاھتنتكوت جرمه لتسعيريم لحموك مجيوس (مسؤولون في الجيش: الانفصال تسبب في تهرب الشباب من التجنيد)*. تاريخ الاسترداد 10 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/misc/1.1377306>
- هآرتس. (15 كانون الأول، 2010). *مسبار كتسيبي هادتييم جدال في 12 بشني عشورين (عدد الضباط المتدينين تضاعف 12 في عشرين سنة)*. تاريخ الاسترداد 10 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1221220>
- هليل ساسون. (23 كانون الأول، 2012). *بحيروتوا شل نفتالي بينت وولادة تكتل اليمين الجديد بيسرائيل (انتخاب نفتالي بينت وولادة تكتل اليمين الجديد في إسرائيل)*. تاريخ الاسترداد 9 تشرين الثاني، 2016، من مركز تجديد الديمقراطية (مولاد): <http://www.molad.org/articles/articlePrint.php?id=24>
- والا. (28 تشرين الأول، 2008). *بيرس رومز: هاھتنتكوت هيته كيشلون (بيرس يلمح: الانفصال كان فاشلاً)*. تاريخ الاسترداد 8 تشرين الثاني، 2016، من موقع والا الإخباري: <http://news.walla.co.il/item/1367621>
- ويكيبتكست. (11 كانون الثاني، 2013). *مكتاف هستاتكس كو (اتفاقية الوضع الراهن)*. تاريخ الاسترداد 7 تشرين الثاني، 2016، من ويكيبتكست: <http://bit.ly/2eEgxIH>
- ياغيل ليفي. (2015). *هامفكيد هالأيون (القائد الرياني)*. تل أبيب: عام عوفيد والكلية الأكاديمية ساير.
- ياثير شلج. (2007). *هامشمعوت هابوليتيت فهاحضرتيت شل بينوي يشوفيم بيشح (المغزى السياسي والاجتماعي لإخلاء المستوطنات في الضفة وغزة)*. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

- يديعوت. (2016). *هاحبراه هايسرائيليت: يحسي دتيم-حيلونيم (المجتمع الإسرائيلي: علاقات المتدينين-العلمانيين)*. تاريخ الاسترداد 23 تشرين الثاني, 2016, من يديعوت أحرونوت: <http://www.ynet.co.il/yaan/0,7340,L-251330-MjUxMzMwXzgzNzUzMTA2XzE0ODY4NzlwMAepeq-FreeYaan,00.html>
- يديعوت. (5 تشرين الأول, 2016). *هاحزون هايهودي شل ايليت شاكيد (الرؤية اليهودية لإيليت شاكيد)*. تاريخ الاسترداد 27 تشرين الثاني, 2016, من يديعوت أحرونوت (واي نت): <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4862908,00.html>
- يديعوت أحرونوت. (15 شباط, 2015). *يدلين: هاميتوس شنتنياهو مار بيتحون-بلوف (يدلين الأسطورة بأن نتنياهو هو سيد أمن- خدعة)*. تاريخ الاسترداد 12 تشرين الثاني, 2016, من واي نت: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4626697,00.html>

المراجع الإنجليزية

- Eldar, A. (2014, November 26). *Insecurity strengthens Israeli right*. Retrieved November 12, 2016, from ALMONITOR: <http://bit.ly/2fFNrY3>
- Benn, A. (2016, August). *The End of the Old Israel*. Retrieved November 3, 2016, from Foreign Affairs: <https://www.foreignaffairs.com/articles/israel/2016-06-08/end-old-israel>
- Israel Ministry of Foreign Affairs. (1996, November 22). *38 Interview with Prime Minister Netanyahu in Ha'aretz- 22 November 1996*. Retrieved November 3, 2016, from Israel Ministry of Foreign Affairs: <http://bit.ly/2fGGUPR>
- Rabinovitch, S. (2007). *Alternative to Zion: The Jewish autonomist movement in late imperial and revolutionary Russia*. Brandeis University: ProQuest.
- Stanford Encyclopedia of Philosophy . (2016, march 23). *Identity Politics*. Retrieved from Stanford Encyclopedia of Philosophy: <https://plato.stanford.edu/entries/identity-politics/>
- Wolfe, P. (2006, December 21). *Settler colonialism and the elimination of the native*. *Journal of Genocide Research*, pp. 387-409.